

عقوبة غير المسلمين على جرائم العرض (الزنا والتدف)

في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)

عقوبة غير المسلمين

على جرائم العرض (الزنا والقذف)

فى الفقه الإسلامى (دراسة مقارنة)

دكتور

عبد الحكيم أحمد محمد عثمان

قسم الفقه المقارن

كلية الشريعة والقانون بالدقهلية

❏ العلم والایمان للنشر والتوزيع ❏

البيانات		
عقوبة غير المسلمين على جرائم العرض (الزنا والقذف) في الفقه الإسلامي "دراسة مقارنة"		Title - عنوان الكتاب
الدكتور / عبد الحكيم أحمد محمد عثمان .		Author - المؤلف
الأولى .		Edition - الطبعة
العلم والإيمان للنشر والتوزيع .		Publisher - الناشر
كفر الشيخ - دسوق - شارع الشركات ميدان المحطة. تليفون : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١		عنوان Address الناشر
التجليد	مقياس النسخة Size	عدد الصفحات Pag.
مجلد	٢٤,٥ x ١٧,٥	١٢٠
الجلال .		Printer - المطبعة
العامة إسكندرية.		عنوان المطبعة - Address
اللغة العربية .		اللغة الأصل
		رقم الإيداع
977- 308 -127- 3		I.S.B.N. الترميم الدولي
2008 - ٢٠٠٨		Date - تاريخ النشر

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة

تحذير:

يحذر النشر أو النسخ أو التصوير أو الاقتباس بأي شكل
من الأشكال إلا بإذن وموافقة خطية من الناشر

الإهداء

إلى نبع الحنان أُمِّي

وإلى ملاكِ رُوحِي نِروِجَتِي

وإلى رُوحِ قَلْبِي وفِؤادِي أَوْلادِي

قال الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿١١﴾ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾^(١)

صدق الله العظيم

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٧	فهرس الموضوعات
٩	المقدمة
١٣	التمهيد
الفصل الأول	
٢١	عقوبة غير المسلمين على الرنا
٢٥	البحث الأول : تعريف الزنا وحكمه فى الشريعة الإسلامية وفى التوراة والإنجيل .
٣٧	البحث الثانى : عقوبة الذمى على الزنا بالذمية أو المستأمنة أو المسلمة .
٦٧	البحث الثالث : عقوبة المستأمن على زناه بالذمية أو المستأمنة أو المسلمة .
٧٥	البحث الرابع : عقوبة الذمية أو المستأمنة على زناها مع الذمى أو المسلم أو المستأمن .

رقم الصفحة

الموضوع

الفصل الثاني

٨٥

عقوبة غير المسلمين على القذف

٨٧

البحث الأول : تعريف القذف وحكمة تحريمه

٩٤

البحث الثاني : عقوبة غير المسلمين على قذف بعضهم البعض

٩٧

البحث الثالث : عقوبة غير المسلمين على قذفهم المسلم

١٠٥

..... الخاتمة

١٠٩

..... فهرس المصادر والمراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد ..

لما كان غير المسلمين سواء منهم الذميين القاطنين للدولة الإسلامية بموجب عقد الذمة معهم ، أم المستأمنين الداخلين إليها بموجب عقد الأمان مع أشخاصهم ، أو معاهدة السلام والصلح المبرم مع دولهم ، يشكلون جزءاً حساساً وخطيراً في كيان الدولة الإسلامية لا يمكن إهماله أو إهمال أحكامه .

فإن فقهاء الشريعة الإسلامية قد بحثوا في العقوبة الواجبة عليهم في كافة القضايا والحوادث التي تقع منه ، وبالأخص عقوبة الجرائم التي تقع منهم على العرض "بالزنا أو القذف" لما لهذه الجرائم من أثر خطير على كيان الدولة الإسلامية، فإذا وقعت منهم هذه الجرائم كان لا بد من أن توقع عليهم العقوبة المناسبة لها .

وليس من المقبول أن يقال : لماذا توقع على غير المسلمين عقوبة من قبل الدولة

الإسلامية أو من قبل المسلمين ؟!

لأن غير المسلمين بموجب عقد الذمة أو الأمان معهم يشترط عليهم فيه أن يلتزموا بأحكام المسلمين فى المعاملات والحدود والجنايات ، إلا فى بعض المسائل من عقود المعاملات كبيع الخمر والخنزير فيما بينهم مثلاً ، فمثلها مثل العبادات فإننا قد أمرنا فيها أن نتركهم وما يدينون ، أما غيرها فهم مأمورون بالالتزام فيها بأحكام المسلمين ، وليس هذا تعسفاً ولا تجاوزاً من قبل الدولة الإسلامية ، فإن كل الدول تشترط على القاطنين فيها من غير جنسهم ، أو الداخلين إليها من بلدان أخرى أن يلتزموا بالقوانين المطبقة فى دولتهم من قبل حكومتهم ، محافظة على كيان كل دولة كما يتراءى لها ، وبالتالي فلا يكون ذلك خطأ من قبل الدولة الإسلامية أو تجاوزاً منها أو تدخلاً فى شئون غير المسلمين فيها .

لكن هل تكون عقوبتهم على جرائم العرض بالزنا أو القذف مثل عقوبة المسلمين ؟ أم لهم عقوبة أخرى ؟

هذا ما سوف نجيب عنه من خلال هذا البحث ، وقد اقتضت طبيعته أن يقسم إلى مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة .

أما المقدمة : ففيها بيان لأهمية الموضوع وخطة البحث ،

وأما التمهيد : ففي تعريف العقوبة وأهدافها ، وتعريف غير المسلمين

وأقسامهم .

وأما الفصل الأول ففي : عقوبة غير المسلمين على الزنا ، وأما الفصل الثانى

ففى : عقوبة غير المسلمين على القذف .

وسوف أقوم ببيان كل ذلك بأسلوب سهل وواضح ، ملتزماً فيه بمنهج الفقه المقارن من جميع الآراء من مصادرها ، مبيناً أدلتها ، مناقشاً لها إن بدت المناقشة ، مرجحاً ما يشهد له بالدليل ، دون تعصب لرأى أو تحيز لمذهب ، هدفى بيان الحق ومرضاة الرب تبارك وتعالى .

والله أسأل أن يمدني بداد من عنده . وأن يجنبني الخطأ والزلل
وأخردعواناً أن الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدكتور
عبد الحكيم عثمان

التشريد

وأبين فيه :

أولاً : تعريف العقوبة وأهدافها .

ثانياً : تعريف غير المسلمين وأقسامهم .

أولاً ، تعريف العقوبة .. وأهدافها :

(أ) تعريف العقوبة ..

(١) تعريف العقوبة في اللغة :

العقوبة في اللغة اسم مصدر من عاقبت اللص معاقبة وعقاباً ، يقال " عاقبه " أى جازاه ، " وتعقبه " أخذه بذنب كان منه ، والعقوبة هي العقاب ومنه قانون العقوبات ، وقد فرّق بعضهم بين العقوبة والعقاب فقال : إن ما يلحق الإنسان في الدنيا من جزاء فهو العقوبة ، وما يلحقه في الآخرة فهو العقاب ^(١) .

(٢) تعريف العقوبة في الاصطلاح :

يفهم من كلام الماوردي أنها : تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب ^(٢) .

(١) يراجع في ذلك : القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ١ ص ١١٠ طبعة مصطفى البابي الحلبي ، والمصباح المنير للفيومي ج ١ ص ٤٢٠ دار الفكر ، والمعجم الوجيز الصادر من مجمع اللغة العربية بمصر ص ٤٢٦ طبعة وزارة التربية والتعليم ، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ج ٢ ص ٣٨٨ طبعة دار المعرفة بيروت .
(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٨٦ طبعة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالدلم بالسعودية .

وعرفها الشيخ محمد أبو زهرة بأنها : أنى ينزل بالجاني زجراً له ودفعاً للمفاسد^(١).

وعرفها الأستاذ عبد القادر عودة بأنها : الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع^(٢).

فيلاحظ على هذه التعريفات انها جميعاً تدور على معنى واحد وهو أن العقوبة ما شرعت لإلردع المفسدين ، وتلحق الجزاء بالمعتدين ، هدفها الأسمى رعاية مصالح الجماعة ، وتحقيق الأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار لأفراد المجتمع ، وأيضاً فربما تكون تطهيراً للمجرم من جرمه ، كل هذا يجعلنا أن نبين أهداف العقوبة بشيء من الإيجاز.

(ب) أهداف العقوبة ..

يمكن تلخيص أهداف العقوبة في ثلاث نقاط وهي :

(١) الردع والزجر : فإن الجريمة عندما يقترفها الشخص ويظهر خبرها في

المجتمع ، فربما حمل ذلك أصحاب النفوس الخبيثة على التردى في

مهالك الجريمة ، فكانت العقوبة واجبة حتى تردع أولئك الخبيثاء عن أن

يفكروا في الإقدام عليها ، مع زجر من اقترفها وحمله على أن لا يعود إلى

هذا الجرم، لأنه يذوق ألم ومرارة العقوبة .

(١) العقوبة للشيخ محمد أبو زهرة ص ٥ ، ٦ طبعة دار الفكر العربى .
(٢) التشريع الجنائي الإسلامى للأستاذ عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٠٩ طبعة مؤسسة الرسالة .

(٢) تحقيق العدالة أو القصاص : لأن العقوبة تكون مساوية لما فعله المجرم

بالضحية ، وبالتالي يتحقق العدل ، فتهدأ النفوس ولا تطلب المزيد .

(٣) إصلاح الجاني وتطهيره : لأن في توقيع العقوبة على المجرم إصلاحاً له

وتهذيباً لنفسه حتى تستقيم . وتبتعد عن الجريمة خوفاً من عقاب الله ،

وعقاب المجتمع .

ثانياً : غير المسلمين وأقسامهم :

المقصود بغير المسلمين هم : من ليسوا على عقيدة الإسلام ، سواء منهم من

لم يدخل الإسلام أصلاً ، أو دخل في الإسلام ثم خرج منه ثانياً .

أقسام غير المسلمين من حيث العقيدة :

وهم ينقسمون باعتبار العقيدة التي يعتنقونها إلى قسمين :

القسم الأول : الكفار الأصليون

ويقصد بهم : الذين لم يدخلوا في دين الإسلام ، ولم ينتسبوا إليه من يوم

مولدهم . وهم ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أهل الكتاب :

ويقصد بهم غير المسلمين الذين يدينون بكتاب سماوي وهم اليهود والنصارى

باتفاق العلماء ^(١) .

(١) هناك خلاف بين العلماء فيما تمسك بالصحف التي نزلت على إبراهيم عليه السلام وغيرها كالتي نزلت على شيت بن آدم ، ومن تمسك بالزبور الذي نزل على داود عليه السلام هل هم أهل كتاب أيضاً ، والراجح أنهم أن تبقى منهم أحد فهم أهل كتاب ، يقول الإمام الشافعي : " فهي وإن كان قد أطلق عليها صحفاً إلا إنها تسمى كتباً أيضاً فأندرجت في قوله تعالى " من الذين أتوا الكتاب " التوبة : من الآية ٢٩ ، ويقول المزني من الشافعية : " وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة هم أهل التوراة من اليهود ، وأهل الإنجيل من النصارى ، وكانوا من بني إسرائيل وأحطنا بأن الله تعالى أنزل كتباً غير التوراة والإنجيل والفرقان ، انظر الإقناع ج ٤ ص ٢١ ، مختصر المزني على الأم ج ٥ ص ١٩٦ .

النوع الثاني : من له شبهة كتاب :

ويقصد بهم الذين يشتبه في دخولهم ضمن أهل الكتاب ، أو من يشتبه في نزول كتاب سماوى عليهم ، والذين ينطبق عليهم ذلك هم الصابئون والمجوس ، وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في الصابئين اختلافاً كثيراً ، والراجع أنهم إن وافقوا أحداً من أهل الكتاب فيدخلون فيهم وإلا فلا (١) .

وأما المجوس فالراجع فيهم أنهم ليسوا بأهل كتاب (٢)

النوع الثالث : من لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب :

ويقصد بهم الذين لا يؤمنون بكتاب سماوى فلم ينزل عليهم كتاب ، وليس لهم شبهة فى أن يكون قد نزل عليهم كتاب ، وهؤلاء يتدرج تحتهم المشركون على اختلاف أنواع شركهم ، وكذلك الدهريون والعلمانيون وغيرهم .

القسم الثاني : الكفار غير الأصليين

ويقصد بهم : الذين دخلوا فى دين الإسلام أو ولدوا فى الإسلام ثم خرجوا منه بأمر من الأمور الناقضة للإسلام والمخرجة منه وهؤلاء هم المرتدون (٣) . هذه هى أقسام غير المسلمين من حيث العقيدة .

أقسام غير المسلمين من حيث التزامهم بأحكام الإسلام

أما أقسام غير المسلمين من حيث التزامهم بأحكام الإسلام فينقسمون إلى

ثلاثة أنواع وهم :

- (١) انظر : المغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٥٩١ ، طبعة دار الكتاب العربى ، تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٥ ، تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤
- (٢) انظر : نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٥٧ ، طبعة مصطفى البابى الحلبي ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٠٠ ، طبعة دار إحياء التراث العربى .
- (٣) عرف المرتد : بانه الراجع من دين الإسلام إلى الكفر ، انظر شرح فتح القدير ج ٤ ص ٣٨٥

النوع الأول : الذميون :

ويقصد بهم : غير المسلمين الذين يقيمون إقامة دائمة في دار الإسلام بمقتضى عقد الذمة معهم، ويلتزمون بمقتضاه بأحكام المسلمين فيما عدا العقيدة^(١).

النوع الثاني : المستأمنون :

ويقصد بهم : غير المسلمين الذين يقيمون إقامة مؤقتة في دار الإسلام بمقتضى عقد الأمان معهم ، أو المعاهدة مع دولتهم على أن يلتزموا بأحكام المسلمين مدة إقامتهم في دار الإسلام^(٢).

النوع الثالث : الحربيون :

ويقصد بهم : غير المسلمين الذين يسكنون في دار الحرب ، ولا يلتزمون بأحكام المسلمين ، وليس بين المسلمين وبينهم معاهدة سلام أو صلح^(٣).

(١) انظر : التشريع الجنائي الإسلامي ج ١ ص ٢٧٦

(٢) انظر : الجريمة والعقوبة ، ص ٣٨٠

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٦٩ ، وانظر : المدخل للفقهاء الإسلاميين للدكتور / محمد سلام مذكور ص ٦٤ .

الفصل الأول

عقوبة غير المسلمين على الزنا

الفصل الأول

عقوبة غير المسلمين على الزنا

وتتناول في هذا الفصل عقوبة غير المسلمين على الزنا مع بعضهم البعض ، أى كل نوع من نوعه ، كالذمى مع الذمية ، والمستامن مع المستأمنة ، أو العكس كالذمى مع المستأمنة ، أو المستامن من الذمية ، وكذلك عقوبتهم فى حال زناهم مع المسلمين كالذمى مع المسلمة أو المستامن مع المسلمة ، أو الذمية مع المسلم أو المستأمنة مع المسلم .

ولكن قبل ذلك لا بد من تعريف الزنا ، وبيان حكمه فى الشريعة الإسلامية وفى التوراة والإنجيل ، ولذلك فسوف يكون هذا الفصل مقسما إلى أربعة مباحث على النحو الآتى :

المبحث الأول : تعريف الزنا وحكمه .

المبحث الثانى : عقوبة الذمى على الزنا بالذمية أو المستأمنة أو المسلمة .

المبحث الثالث : عقوبة المستامن على الزنا بالذمية أو المستأمنة أو المسلمة .

المبحث الرابع : عقوبة الذمية أو المستأمنة على الزنا مع الذمى أو المسلم أو المستامن .

المبحث الأول

تعريف الزنا وحكمه فى الشريعة الإسلامية
وفى التوراة والإنجيل

وبه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الزنا فى اللغة والاصطلاح .

المطلب الثانى : حكم الزنا فى الشريعة الإسلامية .

المطلب الثالث : حكم الزنا فى التوراة والإنجيل .

المطلب الأول

تعريف الزنا فى اللغة والاصطلاح

(أ) تعريف الزنا فى اللغة :

الزنا مصدر من زنى يزنى زناً وزناً فهو زان ، أى فاجر ، والجمع زناة ، ومن علماء اللغة من يجعل كلمة الزنا مقصورة فيكتبها " زنى " وهى لغة أهل الحجاز ، ومنهم من يجعلها ممدودة فتكتب " زنا " وهى لغة أهل نجد وتميم .
وعندما ننسب شخصاً إلى الزنى فنقول فى المقصور " زنوى " ، وفى الممدود " زناوى " ، والتثنية إلى المقصور تكون بقلب الألف ياء ، فيقال " زنيان " ومن ذلك قول الفقهاء قذفه " بزنيين " فهو مثنى الزنا المقصور ، ويقال زنى بالمرأة فهو " زان " ، وجمعه " زناة " وهى زانية وجمعها " زوان " .

ويقصد به عموماً : مطلق الإيلاج فى مطلق الفرج ، أو إتيان المرأة من غير عقد

شرعى ^(١) .

(ب) تعريف الزنا فى الاصطلاح :

عُرف الزنا فى الاصطلاح بتعريفات متعددة :

فعرفه الحنفية بأنه : اسم للوطء الحرام فى قبل المرأة الحية فى حالة

الاختيار ، فى دار العدل ، ممن التزم أحكام الإسلام ، العارى ^(٢) عن حقيقة الملك

(١) يراجع فى ذلك : القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٤١ باب الواو والياء والياء فصل الزاى ، المصباح المنير ج ١ ص ٢٥٧ ، المعجم الوجيز ص ٢٩٤ .

(٢) أى الوطء .

وعن شبهته وعن حقيقة النكاح وشبهته ، وعن شبهة الاشتباه في موضع الاشتباه في الملك والنكاح جميعاً^(١) . أو هو وطاء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك^(٢) .

وعرفه المالكية بأنه : إيلاج مسلم مكلف حشفته في فرج آدمى مطبق عمداً بلا شبهة وإن دبراً أو ميتاً غير زوج^(٣) .

وعرفه الشافعية بأنه : إيلاج ملتزم عالم بالتحريم حشفته أو قدرها في فرج محرم لعينه مشتهد طبعاً بلا شبهة^(٤) .

وعرفه الحنابلة بأنه : فعل الفاحشة من قبل أو دبر^(٥) .

وعرفه الظاهرية بأنه : وطاء من لا يحل له النظر إلى مجردها مع العلم بالتحريم ، أو هو وطاء محرمة العين^(٦) .

وعرفه الزيدية بأنه : إيلاج فرج في فرج حي محرم قبل أو دبر بلا شبهة^(٧) .

وعرفه الشيعة الإمامية بأنه : إيلاج الإنسان ذكره في فرج امرأة محرمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويتحقق ذلك بغيبوبة الحشفة قبلاً أو دبراً^(٨) .

فالناظر إلى هذه التعريفات يجدها كلها تؤدي في النهاية إلى معنى واحد ، ولكن الاختلاف بينها ناشيء من الإيجاز في بعضها والإطناب في البعض الآخر ، أو شمول التعريف للأركان والشروط من عدمه .

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٣ ، ٣٤
 (٢) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٣٨ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٤
 (٣) الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٤١ . بلغة السالك ج ١٢ ص ٤٢١
 (٤) حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٥ ص ١٢٨ ، شرح جلال الدين المحلي على مهباج الطالبين ج ٤ ص ١٧٩ ، شرح روض الطالب ج ٤ ص ١٢٥ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٠٢ ، ٤٠٣
 (٥) كشاف القناع ج ٦ ص ٨٩ ، المغنى ج ٨ ص ١٨١ ، المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٧٦
 (٦) المحلي ج ١١ ص ٢٢٩ ، ٢٥٦
 (٧) البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٢ ، شرح الأزهار ج ٤ ص ٣٣٦
 (٨) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ، ج ٤ ص ١٤٢

حكم الزنا في الشريعة الإسلامية

لقد حرمت الشريعة الإسلامية الزنا تحريماً قاطعاً ، لكنها لما كانت حكمية في تشريعاتها ، منضبطة في أحكامها ، فإنها قبل أن تحرمه ، فقد سدت كل السبل التي تؤدي إليه ، وأحاطته بدوائر كثيرة ، وحواجز عالية ، وذلك حتى لا يتخطاها إلا من أراد الشقاء لنفسه والخسران لها في الدنيا والآخرة ، ومن هذه الحواجز والدوائر أنها قد نهت عن التبتل وعدم الزواج ورغبت في النكاح ، فقال النبي ﷺ :

(... وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني) ^(١)

وقال النبي ﷺ : (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه

أغض للبصر وأحصن للفرج) ^(٢)

فإن الزواج يقطع الطريق على الشهوة الجامحة ، ثم دعت الشريعة من لم يقدر

على الزواج إلى الصيام فقال النبي ﷺ :

(.. ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) ^(٣) لأنه سيحد من شدة

الشهوة ، ويربي النفس على التحمل والصبر .

ثم بعد ذلك نهت وحرمت كل المثيرات التي من الممكن أن تفتح الطريق إلى

الزنا ، فأمرت المرأة بالتستر والحجاب وعدم إبداء زينتها للأجانب .

(١) صحيح البخارى بشرح السندي ج ٣ ص ٢٢٧ طبعة دار الحديث

(٢) صحيح البخارى ج ٩ ص ٩٢ ، ٩٣

(٣) سبق تخريجه

فقال الله تعالى :

﴿...وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ...﴾^(١)

وأمرت بعدم خروج المرأة من البيت إلا للضرورة .

فقال الله تعالى :

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ...﴾^(٢)

ثم أمرت بغض النظر من الرجل للمرأة ، ومن المرأة للرجل .

فقال الله تعالى :

﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ...﴾^(٣)

وحرمت الخلوة بالأجنبيات فقال ﷺ :

(لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم)^(٤) .

ونهت عن الاختلاط حتى مع أقارب الزوج ، حيث لا تأمن الفتنة .

فقال النبي ﷺ :

(إياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله أفرايت

الحمو؟ فقال : الحموا الموت)^(٥) .

(١) سورة النور : الآية من ٣١ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية من ٣٣ .

(٣) سورة النور : من الآية ٣٠ : ٣١ .

(٤) صحيح البخارى ج ٦ ص ١٠٠ .

(٥) زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم للشنقيطى المالكى ج ١ ص ١٢٨ ، طبعة دار إحياء التراث العربى .

فقيل : إن الحموأخوالزوج ، أو جميع الأقارب من تجاهه لأنه يُتساهل فى الاختلاط معهم .

وبالجملة فقد حرمت الشريعة كل ما من شأنه أن يستثير الغرائز ، أو يفتح منافذ الفتنة ، وبعد ذلك بينت قبح الزنا ، وأنه عند الله فاحشة كبيرة منكرة ، وأن من يسلك طريقه فإنه يسلك طريق الشر والسوء فى الدنيا والآخرة .
فقال الله تعالى :

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾^(١)

وقد تضافرت الأدلة على تحريم الزنا من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول .
أما الكتاب ..

فآيات كثيرة منها قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾^(٢)

وقوله تعالى :

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣)

(١) سورة الإسراء : من الآية ٣٢ .
(٢) سورة الإسراء : من الآية ٣٢ .
(٣) سورة النور : من الآية ٢ .

وقوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾^(١)
وأما السنة ..

فأحاديث كثيرة منها : ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

(لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)^(٢) .

وما رواه عبد الله بن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ :

(أى الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قال : قلت ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك . قال : قلت ثم أى ؟ قال : أن تزانى حليلة جارك)^(٣)

وأما الإجماع ..

فقد اتفقت الأمة من لدن رسول الله ﷺ حتى يومنا هذا على تحريم الزنا ، أخذاً من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة ، كما أجمعت الأمم وأهل الملل السابقة على تحريمه فلم يحل فى ملة قط^(٤) .

(١) سورة الفرقان : الآية ٦٨ ، وأثاماً قبل جزاء إنمه ، وقيل معناه جزاء ، وقال أكثر المفسرين أو كثير منهم وهو واد فى جهنم ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٧٥ .
(٢) صحيح البخارى بشرح السندي ، ج ٤ ص ١٧١ ، سنن ابن ماجه ، ج ٢ ص ١٢٢٩ .
(٣) صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٠٤ ، صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٧٥ .
(٤) إعانة الطالبين ج ٤ ص ١٤٣ .

وأما المعقول ..

فإن الزنا بكافة أشكاله وصوره جريمة على كرامة الإنسان وطهره وعفاه وصحته وأمواله ، وجريمة على المجتمعات كلها ، وقد بينت الأيام والأحداث أنه لا يأتي إلا بالخسران ، فهو يفنى صحة الزانى ويعرضها لأشد العلل والأمراض ، ويهلك أمواله من أجل شهوة محرمة ، ويفضى فى النهاية إلى القضاء على النسل والأسرة التى هى نواة المجتمع الصالح ، ويُنشئ أجيالاً لا تعرف انتماءً ، ولا هدفاً تسعى إليه، ولا كياناً سليماً تعول عليه ، فيخرب المجتمع كله وتعمه الشرور والآثام ، من أجل ذلك كله وغيره كان العقل يأباه ويهتف بتحريمه ومنعه .

المطلب الثالث

حكم الزنا فى التوراة والإنجيل

لقد حرمت التوراة والإنجيل الزنا وأوجبت عقوبة على من يفعله ، فإذا زنا اليهودى أو النصرانى وقال هو عندى حلال ؟ لم تدرأ عنه العقوبة لأننا علمنا كذبه ، فالزنا حرام فى كل الأديان ^(١) .

فقد جاءت نصوص كثيرة فى التوراة تبين عقوبة من يقع فى الزنا ، ومن هذه النصوص ما جاء فى سفر التثنية ، فقد جاء فيه ما نصه : (إذا وجد رجل مضطجعاً مع امرأة زوجة بعل يقتل الاثنان ، الرجل المضطجع مع المرأة ، والمرأة فتنزع الشر من إسرائيل) .

وجاء فيه أيضاً (وإذا كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل ، فوجدها رجل بالمدينة فاضطجع معها ، فأخرجوهما كليهما من المدينة ، وارجموهما بالحجارة حتى يموتا ، الفتاة من أجل أنها لم تصرخ فى المدينة ، والرجل من أجل أنه أذل امرأة صاحبه فينزع الشر من المدينة) ^(٢) .

يقول الشيخ محمد أبو زهرة : " ووراء هذا النص نصوص أخرى تتعلق بأحكام الزنا ، وفيها القتل أحياناً والغرامة أحياناً أخرى ، ومهما يكن فإن الرجم موجود فى أحكام الديانتين اليهودية والنصرانية " .

(١) انظر : المبسوط ج ٩ ص ٨٥ ، طبعة دار المعرفة .

(٢) نقلا عن كتاب العقوبة للشيخ أبو زهرة ص ٧٩ .

ويدلل على أن تحريم الزنا موجود في الإنجيل أيضاً فيقول : " ونصوصها باقية - أي التوراة - في أيديهم تقرأ ، ولم يكن في الإنجيل ما يعارضها ، وكذلك كانت واجبة عليهم بحكم أن ما في العهد القديم وهو التوراة حجة على النصارى إذا لم يكن في العهد الجديد وهو الإنجيل ما يخالفها ^(١) .

فظهر لنا بذلك أن الزنا محرم عند اليهود والنصارى وأن له عقوبة قاسية . وقد أشار القرآن الكريم إلى تحريم الزنا عند اليهود والنصارى ووجود عقوبة الرجم عندهم ، فقال الله تعالى :

﴿ ... وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢)

فقد ذكر المفسرون ^(٣) أن سبب نزول هذه الآية ما روى أن أحد كبار اليهود الذين كانوا يجاورون النبي ﷺ بالمدينة استغلظوا أن يطبقوا عليه حكم الرجم في كتابهم ، فجاءوا إلى النبي ﷺ رجاء أن يكون عنده من الأحكام ما يكون أخف عليهم ، فذكر لهم النبي ﷺ حكم التوراة ، فأنكروه فجئ بالتوراة ليرى فيها الحكم ، فوضع أحدهم يده على موضع الحكم فيها ، فكشفه النبي ﷺ ^(٤) ، فدل هذا على أن ما جاء في التوراة من تحريم الزنا والرجم عليه موجود عندهم لم يحرف ولم يغير .

(١) العقوبة : ص ٧٩ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٤٣ .

(٣) أسباب النزول للنيسابوري ، ص ١٤٦ ، طبعة مكتبة المتنبى .

(٤) صحيح البخارى ج ٨ ص ٢١٤ ، صحيح مسلم ج ٧ ص ٢٤٢ ، ٢٤٦ .

المبحث الثاني

عقوبة الذمي على الزنا بالذمية أو المستأمنة أو المسلمة

وبه مطلبان :

الطلب الأول : عقوبة الذمي على زناه بالذمية أو المستأمنة .

الطلب الثاني : عقوبة الذمي على زناه بالمسلمة .

عقوبة الذمي على زناه بالذمية أو المستأمنة

اختلف الفقهاء في العقوبة الواجبة على الذمي إن زناه بذمية مثله ، أو زناه بمستأمنة على ثلاثة آراء ، سوف أقوم بذكرها أولاً ، ثم اذكر بمشيئة الله تعالى أدلة كل رأى والمناقشات الواردة عليها ثانياً ، ثم الترجيح ثالثاً .

أولاً : الآراء ..

الرأى الأول :

ذهب أصحابه إلى أن عقوبة الذمي على زناه بالذمية أو المستأمنة هي الجلد أن كان بكاراً ، والرجم إن كان ثيباً ، أى أن عقوبته كعقوبة المسلم ^(١) ، وقد ذهب إلى هذا الشافعية والظاهرية والزيدية والحنابلة فى رواية والإمام أبو يوسف صاحب أبى حنيفة والشيعة الإمامية إن اختار الإمام ذلك ^(٢) .

الرأى الثاني :

ذهب القائلون به إلى أن عقوبة الذمي على زناه بالذمية أو المستأمنة هي الجلد فقط ، سواء أكان بكاراً أم ثيباً ، ولا توقع عليه عقوبة الرجم عندهم لأنه ليس بمحصن ، وقد ذهب إلى هذا جمهور الحنفية ^(٣) .

(١) ذهب جمهور العلماء إلى أن الزانى البكر المسلم " رجلاً كان أو امرأة " يغرب عن بلده عاماً مع الجلد ، وذهب المالكية إلى أن التعزيب يكون للرجل فقط ، وذهب الحنفية إلى عدم وجوب التعزيب ، والذي أراه راجحاً هو رأى المالكية ، انظر المغنى ج ٨ ص ١٦٧

(٢) يراجع نلى ذلك : مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٤٧ طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت ، اسنى المطالب ج ٢ ص ٦١ طبعة دار الكتاب الإسلامى ، قلوبى وعميرة ج ٤ ص ٢٣٧ طبعة دار إحياء الكتب العربية ، المحلى ج ٨ ص ٥٢٠ ، ٥٢١ ، التاج المذهب ج ٤ ص ٢١٦ طبعة مكتبة اليمن ، الإنصاف ج ١٠ ص ١٧٢ طبعة دار إحياء التراث العربى ، تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٢ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٨ ، شرائع الإسلام ج ٤ ص ١٤٣ طبعة مؤسسة مطبوعاتى إسماعيليان .

(٣) يراجع فى ذلك : المبسوط ج ٩ ص ٨٥ طبعة دار المعرفة ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٦١١ ، ٦١٢ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٨ ، تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٢ ، رد المختار ج ٤ ص ١٧ طبعة دار الكتب العلمية

الرأى الثالث :

ذهب أصحابه إلى أن الذمى إن زنا بدمية مثله أو مستأمنة فإنه يسلم إلى أهل ملته ليقيموا عليه العقوبة على حسب معتقدهم هم ، وإنما يجوز للإمام أن يؤدبه بما يراه مناسباً إن أظهره بين المسلمين ، وقد ذهب إلى هذا المالكية والشيعة الإمامية وهو رواية عند الحنابلة ^(١) .

ثانياً : الأدلة والمناقشات الواردة عليها :

(أ) أدلة الرأى الأول على قولهم بأن عقوبة الذمى على زناه أو المستأمنة كعقوبة المسلم " الجلد للبكر والرجم للثيب " ، استدلووا على ذلك بالكتاب والسنة والآثار والمعقول :

أما الكتاب ..

فاستدلوا منه بدليلين هما :

١. الدليل الأول : قوله تعالى :

﴿ ... فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ... ﴾ ^(٢)
وقوله تعالى :

﴿ وَأَنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ... ﴾ ^(٣)

(١) يراجع فى ذلك : المنتقى شرح الموطأ ج ٧ ص ١٤٩ طبعة دار الكتاب الإسلامى ، المدونة ج ٢ ص ٢١٢ ، طبعة دار الكتب العلمية ، الفواكه الدوانى ج ١ ص ٣٣٧ طبعة دار الفكر ، شرائع الإسلام ج ٤ ص ١٤٣ ، الإنصاف ج ١٠ ص ١٧٢ ، الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ١٤٤ طبعة عالم الكتب .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٤٨ .

(٣) سورة المائدة : من الآية ٤٩ .

وجه الدلالة :

دلت الآيتان الكريمتان على وجوب الحكم بما أنزل الله وهما عامتان فى المسلمين وغيرهم ، وقد حذرنا من اتباع الأهواء ، فوجب أن يكون الحكم على غير المسلمين كالحكم على المسلمين ، فيُحكم على البكر إن زنا منهم بالجلد ، وعلى الثيب أو المحصن منهم بالرجم حتى الموت .

مناقشة

يمكن مناقشة الاستدلال بهاتين الآيتين بأنهما ليستا فى محل النزاع ، لأنهما خاصتان بالمسلمين دون غيرهم ، وقد بين الله أن الحكم لأهل التوراة هو بالتوراة حيث قال تعالى :

﴿ وَكَيْفَ نُحْكِمُوكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ... ﴾^(١)

وأيضاً فإن الآيات قد ذكرت أن الحكم لأهل الإنجيل بمقتضى ما أنزل الله فيه فقال تعالى :

﴿ ... وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ... ﴾^(٢)

وقد بين الله سبحانه وتعالى للنبي ﷺ أنه مخير فى الحكم بينهم أو الإعراض عنهم إن تحاكموا إليه ، فقال الله تعالى :

(١) سورة المائدة : من الآية ٤٣ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٤٧ .

﴿... فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرَضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ تُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(١)

رد المناقشة :

يمكن الرد على هذه المناقشة بعدة أمور هي :

أولاً : عن قوله تعالى : ﴿... فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ ...﴾

أن ذلك كان قبل أن تعقد لهم الذمة ويدخلوا تحت أحكام الإسلام بالجزية ، فلما أمر الله تعالى بأخذ الجزية منهم وجرت عليهم أحكام الإسلام ، أمر بالحكم بينهم بما أنزل الله ، فتكون الآيتان المستدل بهما على جريان حد الزنا على الذميين والمستأمنين حكمهما شاملاً لهما .

ثانياً : التخيير بين الحكم وعدمه يمكن أن يكون بين أهل الحرب الذين

لا أمان لهم ولا ذمة ، ولم تجر عليهم أحكام المسلمين ، فهؤلاء يجوز لنا أن نحكم بينهم أو أن نعرض عنهم .

ثالثاً : القول بأن أهل التوراة يحكمون بحكمها ، وأهل الإنجيل يحكمون

بحكمها ، فنقول لهم أخبرونا عن أحكام دينهم أحق هي إلى اليوم ؟ أهي محكمة أم باطل منسوخ ؟ فلا بد من جواب ، فإن قلتم هي حق محكم فقد كفرتم جهاراً ، وإن

(١) سورة المائدة : من الآية ٤٢ .

قلتم بل باطل منسوخ قلنا صدقتم ، وأقررتم على أنفسكم أنكم رددتموهم إلى الباطل المنسوخ الحرام وفي هذا كفاية (١) .

رابعاً : الصغار المضروب على غير المسلمين بمقتضى قوله تعالى :

﴿... حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ هو جريان أحكامنا

عليهم ، فإذا تركناهم يحكمون بكفرهم فما أصغرناهم ، بل هم أصغرنا ومعاذ الله من ذلك (٢) .

٢. الدليل الثاني :

قوله تعالى : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا

لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٣)

وجه الدلالة :

دللت الآية الكريمة على وجوب الحكم بين الناس بحكم الله - إذ لا حكم أحسن منه أو أفضل منه - ، وعدم جواز الحكم بموجب أحكام أهل الباطل والضلال ، ومن أحكام الله التي يجب تطبيقها على المسلمين وغيرهم ، الجلد للبكر إذا زنا ، والرجم للمحصن .

أما السنة :

فاستدلوا بما روى عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما -

(١) انظر : المحلى ج ٨ ص ٥٢١ ، ٥٢٣

(٢) المرجع السابق ، وانظر : شرح السنة للبغوي ج ١٠ ص ٢٧٨ طبعة دار بدر

(٣) سورة المائدة : الآية ٥٠ .

(أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة قد زنيا ، فقال : ما تجدون فى كتابكم؟ فقالوا : نُسَخَّم وجوههما ويخزيان)^(١) .

قال النبي ﷺ : كذبتم أن فيها الرجم ، فأتوا بها فاتلوها إن كنتم صادقين ، فجاءوا بالتوراة وجاءوا بقارئ لهم ، فقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليها ، فقيل له : ارفع يدك ، فرفع يده ، فإذا هى تلوح ، فقال أو قالوا : يا محمد إن فيها الرجم ، ولكننا كنا نتكأته بيننا فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما ، قال ابن عمر : " فلقد رأيتہ " يُجْنَا " ^(٢) عليها يقبها الحجارة بنفسه ^(٣) .

وجه الدلالة من الحديث الشريف :

لقد دل الحديث دلالة واضحة على أن غير المسلمين يطبق عليهم حد الزنا كالمسلمين تماماً ، فلقد نفذ عليهم النبي ﷺ الرجم ، وهذا يدل دلالة واضحة على المراد .

مناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأمرين :

الأول : أن النبي ﷺ قد حكم بينهم بحكم التوراة وليس بحكم القرآن . فقد

روى عن الحسن فى قوله تعالى :

(١) نُسَخَّم : نسين مهملة ثم خاء معجمة ، أى تسود وجوههما ، ومنه قيل سخم الله وجهه أى سوده ، وروى عن عمر رضي الله عنه فى شاهد الزور قال يُسَخَّم وجهه أى يسود ، انظر لسان العرب ج ١٥ ص ٧٥ مادة سخم .

(٢) يُجْنَا أى ينحنى ، يقال جنأ عليه يجنأ جنواً بمعنى أكب عليه ، أى انكب الرجل عليها يحميها من الحجارة ، انظر : لسان العرب ج ١ ص ١٣ مادة جنأ .

(٣) صحيح البخارى ج ٨ ص ٢١٤ ، صحيح مسلم ج ٧ ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ .

﴿ وَكَيْفَ مُحْكَمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ... ﴾^(١)

قال حُكْمُ اللَّهِ الذى فى التوراة هو الرجم ، لأنهم اختصموا إليه ﷺ فى حد الزنا^(٢).

وكذلك روى عن الحسن وقتادة وعكرمة والزهرى والسدى أنهم قالوا إن النبى ﷺ هو المراد بقوله تعالى :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ مَّحْكُمٌ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً ... ﴾^(٣)

قال الجصاص فى أحكام القرآن : " وذلك لأن النبى ﷺ حكم على الزانيين منهم بالرجم ، وقال : (اللهم إني أول من أحيا سنة أماتها) وكان ذلك فى حكم التوراة)^(٤)

الثانى : إن هذا الحديث يحتمل أنه كان قبل نزول آية الجلد فى القرآن ، فانتسخ بها ، فيكون الحكم الواجب على غير المسلمين فى الزنا هو الجلد فقط ، ويحتمل أنه كان بعد نزولها ، ونسخ خبر الواحد أهون من نسخ الكتاب العزيز^(٥).

(١) سورة المائدة : من الآية ٤٣ .
 (٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٦ ص ٦١٢ .
 (٣) سورة المائدة : من الآية ٤٤ .
 (٤) أحكام القرآن ج ٢ ص ٦١١ ، ٦١٢ .
 (٥) انظر : بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٨ .

رد المناقشة :

رد على هذه المناقشة بثلاثة أمور :

الأول : إن القول بأن الرسول ﷺ قد نفذ الرجم على اليهوديين بحكم التوراة ، هذا قول لا يصح ، يقول ابن حزم : " قلنا هذا كفر من قاله إذ جعله ﷺ منفذاً لحكم اليهود ، تاركاً لتنفيذ حكم الله ، حاشا له من ذلك " (١) ويقول ابن قدامة : " إنما حكم عليهم بما أنزل الله إليه بدليل " .
قوله تعالى :

﴿... فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ...﴾

ولأنه لا يسوغ للنبي ﷺ الحكم بغير شريعته ولا ساغ ذلك لساغ لغيره ، وإنما رجع إلى التوراة ليعرفهم أن حكم التوراة موافق لما يحكم به عليهم ، وأنهم تاركون لشريعتهم مخالفون لحكمهم ، ثم هذا حجة لنا ، فإن حكم الله في وجوب الرجم إن كان ثابتاً في حقهم فيجب أن يحكم به عليهم ، فإن ثبت وجود الإحصان فيهم ، فإنه لا معنى له سوى الرجم على من زنا منهم بعد وجود شروط الإحصان منه ، وإن منعوا ثبوت الحكم في حقهم ، فلم يحكم به النبي ﷺ ؟ (٢)

الثاني : يقال على نسخ الحديث بآية الجلد ، إنه لا نسخ إلا بدليل ، ولا دليل على النسخ ، فيبقى الحكم .

(١) انظر : المحلى ج ٥٢١ ، ٥٢٢ .
(٢) المغنى ج ٨ ص ١٦٤ .

الثالث : لا تعارض بين آية الجلد ، وحديث رجم اليهوديين ، لأن الجلد خاص بالبكر ، والرجم خاص بالمحصن ، فيعمل بحكم كل واحد منهما فى موضعه ، فلا تعارض ولا حاجة إلى النسخ .

وآما الآثار :

فاستدلوا بثلاثة أدلة :

الدليل الأول : ما روى عن عمرو بن دينار قال : سمعت بجالة التميمي

قال : "أتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة " أن اقتلوا كل ساحر وساحرة، وفرقوا بين كل ذى رحم من الجوس ، وانهوههم عن الزمزمة" (١) .

وجه الدلالة :

دل هذا الأثر على أن غير المسلمين يعاملون معاملة المسلمين فى الحدود .. وذلك لأن عمر بن الخطاب أمر بالتفريق بين المحارم عند الجوس ، فكان جزاؤهم إن لم يلتزموا هو وجوب الحد عليهم ، لأنه إن لم يفعل ذلك لم يكن لأمره معنى .

الدليل الثانى : " ما روى أنه جاء رجل من أهل الحيرة إلى على بن أبى

طالب رضي الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين .. رجل من المسلمين قتل ابنى ولى بيئنة ، فجاء الشهود فشهدوا وسأل عنهم فزكوا ، فأمر بالمسلم فأقعد ، وأعطى الحيرى سيفاً ، وقال: أخرجوه معه إلى الجبانة فليقتله وأمكناه من السيف ، فتباطأ الحيرى فقال

(١) المطبى ج ٨ ص ٥٢٠ ، والزمزمة هى صوت مبهم من الخيشوم لا يتحرك فيه لسان ولا شفة انظر : المعجم الوجيز ص ٢٩٢

له بعض أهله: هل لك فى الدية ؟ تعيش فيها وتصنع عندنا يداً ؟ قال : نعم ، وعمد
السيف وأقبل إلى على ﷺ ، فقال : لعلهم سبوك أو توعدوك ؟
قال : لا والله ، ولكنى أخذت الدية .

فقال على : أنت أعلم . قال : ثم أقبل الإمام على ﷺ على القوم .
فقال : أعطيناهم الذى أعطيناهم لتكون دماؤهم كدمائنا ودياتهم كدياتنا ^(١)
وفى رواية قال : " من كان له ذمتنا قدمه كدمنا وديته كديتنا " ^(٢) .

وجه الدلالة :

دل الأثر على أن الذمى يعامل معاملة المسلمين فى الدماء، وإذا كان كذلك
فإنه يطبق عليه ما يطبق على المسلمين فى الحدود .

مناقشة :

نوقش الاستدلال بهذين الأثرين بأنهما مع كونهما أقوال صحابة وهى ليست
بحجة ، فإن الأثر المروى عن على ﷺ فى إسناده أبو الجنوب الأسدى وهو ضعيف
الحديث كما قال الدارقطنى ^(٣) .

الدليل الثالث : ما ورى عن ابن جريج أنه قال : أهل الذمة إذا كانوا فىنا

فحدهم كحد المسلم ^(٤) .

(١) انظر : المحلى ج ١٠ ص ٣٥٤

(٢) انظر : نيل الأوطار ج ٧ ص ١١

(٣) انظر : نيل الأوطار ج ٧ ص ١١

(٤) انظر : المحلى ج ٨ ص ٥٢٠ ، ٥٢١

وجه الدلالة :

دل الأثر بكل وضوح على أن الذمى يطبق عليه ما يطبق على المسلم فى عقوبة الحدود .

وأما المعقول :

فاستدلوا منه بدليلين :

الدليل الأول : إن الذمى قد التزم أحكام المسلمين بمقتضى عقد الذمة ، وبالتالي فإنه يطبق عليه ما يطبق على المسلم فى المعاملات وفى العقوبات ، لأن الذمى يحتاج إلى الزجر عن الزنا كالمسلم بل هو أشد ، وقد قدر الإمام وتمكن من إقامة الحد عليه ، فكان تنفيذ الحد عليه واجباً ، وحد الزنا هو الجلد للبكر والرجم للمحصن^(١) .

الدليل الثانى : لما كان الزنى ظلماً وهم لا يقرون عليه وجب أن ينفذ عليهم الحد فيه كالمسلم ، قياساً على سرقتهم ، فإنه يجب عليهم قطع اليد فيها اتفاقاً^(٢) .

(ب) أدلة الرأى الثانى

على قولهم أن عقوبة الذمى على زناه بالذمية أو المستأمنة هى الجلد فقط بكرأ كان أو ثيباً ، استدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والآثار والمعقول .

(١) انظر : كفاية الأخيار ج ٤ ص ٣٢٧ ، المبدع ج ٩ ص ٦٣ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩٠،٩١ ، شرح العيني على الكنز ج ١ ص ٣٣٢ .
(٢) انظر : المحلى ج ١٢ ص ٦٧ .

أما الكتاب ..

فاستدلوا بقوله تعالى :

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ... ﴾^(١)

وجه الدلالة من الآية الكريمة :

لقد أوجب الله سبحانه وتعالى الجلد على كل زان وزانية ، أو على مطلق الزانى والزانية من غير فصل بين المؤمن والكافر ، ومتى وجب الجلد انتفى وجوب الرجم ضرورة ، فهي تدل بعمومها على أن الواجب على الذمى إن زنى هو الجلد فقط^(٢) .

مناقشة :

يمكن مناقشة هذا الاستدلال بأن الآية وإن اقتصررت على الجلد ، فإن الرجم

قد ثبت بغيرها فى حق المسلم وغير المسلم بدليل رجم اليهوديين بأمر النبى ﷺ .

وأما السنة :

فاستدلوا منها بدليلين :

الأول : ما روى عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (من أشرك

بالله فليس بمحصن)^(٣)

(١) سورة النور : من الآية ٢ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٨

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ، ص ٣١٦ ، مصنف ابن أبى شيبة ج ٥ ص ٥٣٦ ، سنن الدارقطنى ج ٢

ص ١٤٨ ، نصب الرأية ج ٣ ص ٣٢٧

الثانى : ما روى عن على بن أبى طلحة عن كعب بن مالك ثم أنه أراد أن يتزوج بيهودية أو نصرانية فسأل رسول الله ﷺ فنهاه عنها وقال : (دعها فإنها لا تحصنك) (١)

وجه الدلالة من الحديث :

لقد دل الحديثان على أن الشرك ينفى عن الشخص المشرك الإحصان ، والإحصان شرط لوجب الرجم على الزانى ، وبالتالي فإذا زنا الزمى فلا يجب عليه الرجم لأنه مشرك على الحقيقة (٢).

مناقشة :

نوقش الاستدلال بهذين الحديثين بأنه غير مقبول لعدة أمور :

الأول : أنهما لا يثبتان فقد قال الدارقطنى عن الحديث الأول : اختلف فى وقفه وإرساله ، والصواب أنه موقوف ، والحديث الثانى قال عنه : إن فيه أبا بكر بن أبى مريم وهو ضعيف جداً ، وعلى بن أبى طلحة لم يدرك كعباً ، ورواه أيضاً بقرية بن الوليد عن أبى سبأ عتبة بن تميم عن على بن أبى طالب ، طلحة عن كعب فهو منقطع (٣).

الثانى : هذا الحديثان لو ثبتا لكان معناهما على خلاف ما ذهبوا إليه ، فإن الإحصان فى كلام العرب يقع على معان كثيرة منها العفة كما قال تعالى فى بيان جواز نكاح نساء أهل الكتاب :

(١) المرجع السابق

(٢) انظر : بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٨

(٣) انظر : التحقيق فى أحاديث الخلاف لابن الفرج ج ٢ ص ٣٢٤ طبعة دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤١٥ هـ الطبعة الأولى ، اختلاف العلماء ج ١ ص ١٦٥

(الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْحَمَّاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَمَّاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ) (١)

فالمراد بالإحصان هنا هو العفة، إذ لو كان المراد بالإحصان النكاح لما جاز الزواج بهن، فالمراد بالإحصان فيهما هو إحصان القذف وإلا فإن عبد الله بن عمر هو الراوى للحديث الأول (ولو صح لكان موقوفاً عليه) وهو أيضاً الراوى عن رسول الله ﷺ أنه رجم يهوديين زنيا وهو لا خالف النبي ﷺ فيما يرويه عنه (٢).

الثالث: إن الله تعالى قد أطلق على العفيفات منهن أنهن محصنات، ولولم يكن محصنات لما أجاز الله للمسلم نكاحهن، فلما أجاز الله نكاحهن دل ذلك على أن هذه الصفة توجد بهن، ولما كانت هذه الصفة توجد بهن كان الزواج بهن فيه إحصان للرجل المسلم وغير المسلم، وبالتالي فإنه يترتب على المتزوج بهن ما يترتب على المتزوج بالمسلمات، فإذا وجب الرجم على الزانى المحصن من المسلمين وجب عليهم الرجم أيضاً إن تزوج بعضهم من بعض وزنوا.

(١) سورة المائدة: من الآية ٥.
(٢) انظر: نصب الراية ج ٣ ص ٣٢٧.

وأما الآثار :

فاستدلوا بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يرى مشركة محصنة ، وأيضاً بما روى عن الشعبي في الحر يتزوج اليهودية والنصرانية ثم يفجر فقال : يجلد ولا يرجم . وبما روى ابن طاووس عن أبيه أنه كان لا يرى أن يحص الحر إلا الحرة المسلمة ^(١) .

وجه الدلالة :

دلت هذه الآثار على أن الذمي غير محصن ، وبالتالي فلا يترتب عليه ما يترتب على المحصن من المسلمين ، فإذا زنا وجب عليه الجلد فقط .

مناقشة :

نوقشت هذه الآثار بأنها أقوال صحابه أو تابعين وهي لا تثبت أمام فعل النبي صلى الله عليه وسلم ورجمه للزانيين من اليهود ، وأيضاً فإنها معارضة بآثار أخرى فلا تقوم بها حجة .

وأما العقول :

فيقول الإمام الكاساني : إن زنا الكافر لا يساوي زنا المسلم في كونه جنائية متناهية في الجرم ، فلا يساويه في استدعاء العقوبة ، كزنا البكر مع الثيب ، فإن العقوبة المترتبة على الثيب أشد من العقوبة المترتبة على البكر، وبيان ذلك أن زنا المسلم اختص بمزيد قبح ، وقد انتفى ذلك في زنا الذمي ، لأن الذمي كافر فقد وضع الكفر في موضع الشكر ، لأن دين الإسلام نعمة ودين الكفر ليس بنعمة ، وبالتالي فلا يتكامل معنى النعمة عند الكافر فلا يتكامل الزاجر عنده ، لأنه لا يتكامل إلا

(١) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ج ٥ ص ٥٣٦

بدين الإسلام ، فيكون الزنا من المسلم وضع الكفران فى موضع الشكر تماماً ، ودين الكفر ليس بنعمة ، فلا يكون متكاملأ فى كونه زاجراً عن الزنا مثله، فإذا اختلف الزاجر وجب التخفيف فى الحكم^(١) .

مناقشة :

يناقش ذلك المعقول بأنه غير مقبول ، لأن الزنا محرم فى الأديان كلها ، والدين المطلق يصلح للزجر عن الزنا ، وقد بينا أن الرجم موجود عندهم فى التوراة والإنجيل فكان زاجراً لهم ، كزجر شريعة المسلمين .

(ج) أدلة الرأى الثالث

على قولهم إن الذمى إن زنا بذمىة أو مستأمنة فإنه يسلم إلى أهل ملته ليقيموا عليه العقوبة على حسب معتقدهم هم ، استدلووا على ذلك بالكتاب والآثار والمعقول.

أما الكتاب :

فاستدلوا منه بدليلين وهما :

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ... ﴾^(٢) .

وجه الدلالة :

قالوا : إن العقوبات من أحكام الدين ، والله سبحانه وتعالى أمرنا بأن لا نكرههم على تقبل أحكام ديننا ، وأمرنا أن نتركهم وما يدينون ، وعلى ذلك فإذا زنوا لا توقع عليهم عقوبة من قبل المسلمين ، حتى لا يكون فيها إكراه لهم على تقبل

(١) انظر : بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٨ بتصرف بسيط .

(٢) سورة البقرة : الآية من ٢٥٦ .

الدين ، ومن الوفاء لهم بالذمة أن يخلى بينهم وبين أهل دينهم وشرائعهم فتكون عقوبتهم عليهم .

مناقشة :

نوقش هذا الاستدلال بأن حكمننا عليهم بالعقوبة ليس من الإكراه فى الدين ، لأنهم أخذوا الذمة والعهد منا على قبول أحكام ديننا عليهم فى المعاملات وفى العقوبات.

يقول ابن حزم : " نعم ما نكرههم على الإسلام ولا على الصلاة ولا على الزكاة ولا على الصيام ولا الحج ، لكن متى كان لهم حكم ، حكمننا فيه بحكم الإسلام لقول الله تعالى :

﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ... ﴾ ^(١)

وقال الله تعالى :

﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ... ﴾ ^(٢) فافترض الله تعالى على لسان رسوله ﷺ

أن لا يتبع أهواءهم ، فمتى تركهم وأحكامهم فقد اتبع أهواءهم وخالف أمر الله تعالى فى القرآن وحكم بينهم بحكم الجاهلية .

(١) سورة المائدة : من الآية ٤٩ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٥٠ .

الدليل الثاني : قوله تعالى :

﴿... فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ...﴾^(١).

وجه الدلالة :

دلت الآية الكريمة على عدم وجوب الحكم بينهم فيما ألوا به من جرائم ، وخيرت بين الحكم والإعراض ، وبيّنت إن الإعراض لن يضر ، وبالتالي فلا يحكم عليهم بحكم الإسلام إن لم يرتضوه .

مناقشة :

نوقش الاستدلال بهذه الآية بعدة أمور هي :

الأول : أن هذه الآية قد نسخ حكمها بقوله تعالى :

﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ... ﴾^(٢)

الثاني : أنها لولم تنسخ لما كان لمن أسقط بها إقامة الحدود عليهم متعلق لأنه إنما فيها التخيير في الحكم بينهم ، لا في الحكم عليهم جملة ، وإقامة الحدود حكم عليهم لا حكم بينهم ، فليس للحدود في هذه الآية مدخل أصلاً بوجه من الوجوه ، فيسقط التعلق بها جملة^(٣) .

(١) سورة المائدة : من الآية ٤٢ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٤٩ ، وانظر : المغنى ج ٨ ص ١٦٤

(٣) انظر : المحلى ج ١٢ ص ٦٧

الثالث : أنهم تناقضوا مع هذه الآية فقد خصوا منها ، فأوجبوا عليهم الحد فى السرقة وفى القذف الواقع منهم على المسلم ، وفى الحرابة ، وأسقطوا عنهم الحد فى الزنا وشرب الخمر فقط ، وهذا تحكم لم يوجبه قرآن ولا سنة صحيحة ، وعلى هذا فنقول لهم لقد خصصتم الآية بلا دليل ، وتركتم ظاهرها بلا حجة .

لا المناقشة :

ردوا على المناقشة الثالثة فقالوا : إنما أوجبنا الحد عليهم فى السرقة ، وفى القذف والحرابة ، لأن السرقة والحرابة ظلم ولا يقرون على ظلم ذمى ولا مسلم . والقذف حكم بينهم وبين المسلم ، وإذا كان ذلك كذلك فلا خلاف فى أنه يحكم فيه بحكم الإسلام .

الجواب على الرد :

أجيب عن هذا الرد : بأن الزنى كذلك ، فإنه ظلم ، وهم لا يقرون على الظلم ، فيجب إقامة الحد عليهم .

وأما الآثار :

فاستدلوا منها بثلاثة أدلة وهى :

الدليل الأول : ما روى عن سماك بن حرب وقابوس بن المخارق عن أبيه

قال : كتب محمد بن أبى بكر إلى على بن أبى طالب يسأله عن مسلمين تزندقا ، وعن مسلم زنى بنصرانية ، وعن مكاتب مات وترك بقية من كتابته وترك ولداً أحراراً ؟ فكتب إليه على : أما اللذان تزندقا فإن تابا وإلا فاضرب أعناقهما ، وأما

المسلم الذى زنى بالنصرانية فأقم عليه الحد ، وارفع النصرانية إلى أهل دينها ، وأما المكاتب فأعط مواليه بقية كتابته ، وأعط ولده الأحرار ما بقى من أمواله^(١) .

وجه الدلالة من الأثر :

لقد حكم على بن أبى طالب بأن ترفع الذممة الزانية إلى أهل دينها ليقيموا عليها العقوبة على حسب معتقدهم هم ، وهذا هو ما نقول به .

مناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الأثر بأنه لا يصح ، لأن الرواية قد وردت عن سماك بن حرب وهو ضعيف يقبل التلقين ، ثم عن قابوس بن المخارق وهو مجهول ، ثم لوصح لما كانت فيه حجة ، لأنه قول صحابى وهو مختلف فى حجيته^(٢) .

الدليل الثانى : ما روى عن ابن جريج وسفيان الثورى كلاهما عن عمرو بن

دينار عن مجاهد أن ابن عباس كان لا يرى على عبد ولا على أهل الذمة حداً^(٣) .

الدليل الثالث : ما روى عن ربيعة أنه قال : " فى اليهودى والنصرانى لا أرى

عليهما فى الزنا حداً^(٤) .

وجه الدلالة :

دل الأثران بكل وضوح على أن الذمى إن زنا ليس عليه حد .

(١) المحلى ج ١٢ ص ٦٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٧ .

(٣) المحلى ج ١٢ ص ٦٦ .

(٤) انظر : المرجع السابق ج ١٢ ص ٦٦ .

مناقشة :

نوقش الاستدلال بهذين الأثرين بأنهما ليسا بحجة ، إذ لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وهما قد خالفا ما ورد في كتاب الله وفي سنة نبيه ﷺ فوجب ردهما.

وأما المعقول :

فقالوا : إننا قد عاهدناهم على الترك لهم على كفرهم ، وكان كفرهم يدخل فيه كل شريطة من أحكامهم ، فوجب أن لا يعترض عليهم في زناهم مع بعضهم ، فقد أقروا على ما هو أعظم من نكاح الأمهات والبنيات وعلى قول البهتان وعبادة غير الرحمن^(١).

مناقشة :

نوقش هذا الاستدلال بأنه غير مقبول ، لأننا ما عاهدناهم على ترك الحكم لهم بأحكامهم، بل عاهدناهم على التزامهم بأحكام الإسلام في المعاملات وفي العقوبات. يقول ابن حزم : " وأما عهد من عاهدهم على الحكم بأحكامهم فليس ذلك عهد الله تعالى ، بل هو عهد إبليس وعهد الباطل ، وعهد الضلال ، ولا يعرف المسلمون عقوداً ولا عهوداً إلا ما أمر الله تعالى به في القرآن والسنة ، فهي التي أمر الله تعالى بالوفاء بها " ^(٢).

(١) انظر : المدونة ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٢) انظر : المدونة ج ٢ ص ٢٠٥ .

ثالثاً : الترميع :

بعد ذكر الآراء والأدلة والمناقشات الواردة عليها يتضح لنا أن الرأي الراجح من هذه الآراء هو الرأي الأول القائل بوجوب إقامة الحد على الذمى إن زنا بالذمية أو المستأمنة كالمسلم تماماً ، فيجلد إن كان بكراً ويرجم إن كان محصناً ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : إن الآيات التي استدلت بها هذا الرأي محكمة وهي توجب الحكم بما أنزل الله على رسول ﷺ على جميع القاطنين للدولة الإسلامية .

ثانياً : ثبت باليقين أن النبي ﷺ قد رجم اليهوديين الذين زنيا ، وقد نفذ الحكم عليهما بموجب حكم الإسلام ، وليس بحكم التوراة ، وإنما طلب قراءة التوراة عليهم استظهاراً للحكم عندهم ، وليس لوجوب تطبيقه بمقتضاها ، فهي قد نسخت ببعثته ﷺ .

ثالثاً : الذمة المعقودة لهم توجب عليهم الالتزام بأحكام الإسلام مراعاة لحق المسلمين أهل الدار ، فإذا لم يلتزموا عوقبوا عقاب أهل الدار ، وسرى على أهل الذمة ما يسرى على المسلمين .

رابعاً : إنهم بمقتضى أحكامهم فى زواجهم من بعضهم البعض يقرون على ذلك ، وبالتالي فإنهم يحصنون بعضهم البعض بمقتضى عقودهم ، وعلى ذلك فإذا زنا المحصن منهم بالذمية منهم أو المستأمنة رجم ، لأن الحد على المحصن هو الرجم ، وإذا زنى غير المحصن منهم بغير المحصنة جلد ، لأن الحد على غير المحصن هو الجلد ، وإذا زنى المحصن بالبكر ، رجم المحصن وجلدت البكر ، والعكس بالعكس .

المبحث الثاني

عقوبة الذمى على زناه بالمسلمة

إن زنا الذمى بمسلمة فقد اختلف الفقهاء فى العقوبة الواجبة عليه على ثلاثة آراء ، أذكرها بأدلتها أولاً ، ثم أذكر الترحيح ثانياً .

أولاً : الآراء ..

الرأى الأول :

ذهب أصحابه إلى أن العقوبة على الذمى هى نفس العقوبة الواجبة عليه فى زناه بالذمية أو المستأمنة ، فذهب الشافعية والظاهرية والزيدية إلى وجوب الجلد عليه إن كان بكرأ ، والرجم إن كان محصناً . وذهب الحنفية إلى أن العقوبة الواجبة عليه هى الجلد فقط ^(١)

وقد استدلوا على ذلك بنفس الأدلة التى ذكرت فى عقوبته على زناه بالذمية ، وإن كانوا قد اختلفوا فى نقض عقد الذمة بهذا . فذهب الحنفية والشافعية فى الأصح إلى أنه لا ينتقض عقد الذمة بزناه بالمسلمة ، رغم المعصية التى ارتكبها ، لأنها دون الكفر فى القبح والحرمة ، وقد أقررناهم على الكفر وبقيت لهم الذمة معه ، فلأن تبقى مع المعصية أولى ^(٢)

(١) يراجع فى ذلك : روضة الطالبين ج ١٠ ص ٩٠ ، كفاية الأخيار ج ٢ ص ٣٢٧ ، المحلى ج ١١ ص ١٦٠ ، البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٢ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٤٢ ، المبسوط ج ٩ ص ٥٧ .
(٢) انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٧ ص ١٢٩ ، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية .

الرأى الثانى :

ذهب أصحابه إلى أن عقوبة الذمى إن زنا بالمسلمة هى القتل مع صلبه ، وقد ذهب إلى هذا الحنابلة والشيعة الإمامية ، وقالوا تنقض الذمة بهذا الزنى ^(١) ، وانضم إليهم المالكية ولكنهم اشترطوا الإكراه فى المرأة ، وعدم إسلام الذمى بعد الزنا ، فإن كانت غير مكرهة أو أسلم الذمى بعد الزنا بها فلا يقتل عندهم ، وقالوا إن لاط بها يرحم ^(٢)

وقد ساق ابن القيم الدليل على القتل فقال : " إن أبا عبد الله قال : قد صلب عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلمة ، فهذا نقض للعهد ، قيل له ، ترى عليه الصلب مع القتل ؟ قال : " إن ذهب إلى حديث عمر " كأنه لم يعب عليه ، أخبرنا محمد بن على ، حدثنا مهناً قال سأل أحمد عن يهودى أو نصرانى فجر بامرأة مسلمة ما يصنع به ؟ قال : يقتل . فأعدت عليه ، قال : يقتل . قلت : إن الناس يقولون بغير هذا . قال : كيف يقولون ؟ قلت : يقولون : عليه الحد . قال : لا ، ولكن يقتل ، قلت له : فى هذا شيء ؟ قال : نعم ، عن عمر أنه أمر بقتله . قلت : من يرويه ؟ قال : خالد الحذاء عن بن أسوع ، عن الشعبي عن عوف بن مالك ، أن رجلاً فحش بامرأة فتحللها ، فأمر به عمر فقتل وصلب . قلت : من ذكره ؟ قال : إسماعيل بن عليه ، حدثنا أبو بكر المرونى ، حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا

(١) انظر : كشاف القناع ج ٦ ص ٩٠ ، ٩١ ، أحكام أهل الذمة لابن القيم ج ٢ ص ٧٩١ ، ٧٩٢ ، طبعة دار العلم للملايين ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٥ ص ٥٢٧ ، طبعة دار الكتب العلمية ، المختصر النافع ج ٢٩٣ ، اللعة الدمشقية وشرحها ج ٩ ص ٦٨ ، ٦٩ .
(٢) انظر : شرح الزرقانى ج ٨ ص ٧٥ ، شرح الخرمشى ج ٨ ص ٧٥ ، الكافى ج ٢ ص ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ .

مجالد ، عن الشعبي عن سويد بن غلفة أن رجلاً من أهل الذمة فحش بامرأة من المسلمين من الشام وهى على حمار ، فنخس الحمار فلم تقح فدفعها بيده قصرعها فانكشفت عنها ثيابها فجلس ليجامعها فرآه عوف بن مالك فضربه فشجه ، فانطلق إلى عمر يشكو عوفاً ، فأتى عوف عمر فحدثه ، فأرسل إلى المرأة فسألها ، فصدقت عوفاً ، فقال إخوتها : قد شهدت أختنا ، فأمر به عمر رضي الله عنه فصلب .

قال : وكان أول مصلوب فى الإسلام ، ثم قال عمر رضي الله عنه : " أيها الناس اتقوا الله فى ذمة محمد صلى الله عليه وسلم ولا تظلموهم ، فمن فعل ذلك فلا ذمة له ^(١) .

وقد روى عن الحسن أنه قال إذا استكره الذمى المسلمة قتل ^(٢) .

واستدلوا على قتلته حتى وإن أسلم فقالوا : إنه حد قد وجب عليه ، وتحتم إقامته عليه بشروطه ، فلا يسقط بإسلامه ، لاسيما إذا أسلم بعد أخذه والقدرة عليه ، إذ فى ذلك فتح لأبواب الشر ، فيزنى الذمى بالمسلمة ثم يسلم فتسقط عنه العقوبة ^(٣) .

واستدل المالكية على عدم القتل حال الرضا من المسلمة أو إذا أسلم الذمى ، فقالوا : إن القتل يجب فى حال إكراه المسلمة لانتقاض عقد الذمة بذلك فيقتل لنقضه الذمة . وفى حالة ما إذا أسلم الذمى فلا يقتل ، لأن الإسلام يجب ما قبله ، فتسقط عنه العقوبة ، وإذا انتقض عقد الذمة معه باعتباره ذمياً حين زناه ، فقد انتقل إلى الإسلام وهذا يسقط عنه عقد الذمة ، وبالتالي فلا يطبق عليه ما يطبق على أهل الذمة .

(١) انظر : أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٩١ ، ٧٩٢ ، مصنف بن أبى شيبة ج ٦ ص ٥٦٢ ، طبعة دار الفكر .

(٢) مصنف ابن أبى شيبة ، المرجع السابق .

(٣) أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٩٢ .

مناقشة :

يمكن مناقشة ما ذهب إليه المالكية بأن هذا الحد قد وجب عليه في حال عقد الذمة معه وبموجبه يكون مطالباً بالالتزام بأحكام المسلمين ، فإذا أسلم لم ينتف عنه الالتزام الأول ، وبالتالي فتوقع عليه العقوبة كما هي ، وكذلك في حال رضا المرأة ، فلا يرفع الرضا من المرأة العقوبة عنه لأنها ليست مرتبطة بالإكراه أو عدمه .

الرأى الثالث :

ذهب أصحابه إلى أن الذمى إن زنا بالمسلمة برضاها فيجب رفعه إلى أهل ملته ليقيموا عليه العقوبة على حسب ما يعتقدونه، وقد ذهب إلى هذا المالكية ، واستدلوا على هذا بما استدلوا به على زناه بالذمية والمستأمنة ، فلا حاجة لتكراره^(١).

ثانياً : الترميع ..

بعد عرض الآراء والأدلة والمناقشات يتضح لنا أن الرأى الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب الرأى الأول من وجوب الحد على الذمى إن زنا بالمسلمة فيحد حد المسلم للأسباب الآتية :

الأول : أن الذمى قد التزم أحكام الإسلام بقبوله بعقد الذمة ، فيجب تطبيق الحدود عليه ، لأن في إقامة الحد عليه تطهير لديار الإسلام عن ارتكاب الفواحش والمنكرات ، والحدود قد شرعت لأجل ذلك .

(١) انظر : مراجع المالكية ص ٣١ .

التانى : أن النبى ﷺ قد رجم اليهوديين اللذين زنيا ، ولم يسلمهما إلى أهل دينهما ليقيموا عليهما ما يعتقدونه من عقوبة ، وفعل النبى ﷺ هو الحجة على ما عداه من أقوال أو أفعال .

التالت : أن من واجبات الإمام إقامة الحدود على من يقطنون دار الإسلام ، فكيف يجوز له أن يدفع من ارتكب حداً من الحدود إلى جهة غير مسؤولة لايقاع العقاب عليه .

الرابع : الذمى لا يكون قد نقض العهد أو الذمة بارتكابه لهذا الفعل ، لأن عقد الذمة لا ينتقض بهذا ، لأننا أقررناهم على ما هو أشد منه وهو الكفر ، وهو أعظم الذنوب ، فكيف ينتقض بما هو أقل منه ، فلا ينتقض عقد الذمة إلا إذا كان هناك خطر جسيم على بلاد المسلمين ، أو إذا خالفوا ما اشترط عليهم فى عقد الذمة .

المبحث الثالث

عقوبة المستامن على زناه بالذمية أو المستامنة أو المسلمة

وبه مطلبان :

الطلب الأول : عقوبة المستامن على زناه بالذمية أو المستامنة .

الطلب الثاني : عقوبة المستامن على زناه بالمسلمة .

عقوبة المستأمن على زناه بالذمية أو المستأمنة

إن زنا المستأمن بالذمية أو المستأمنة فقد اختلف الفقهاء فى العقوبة الواجبة عليه على رأيين أذكرهما بأدلتها أولاً ، ثم اذكر الترجيح ثانياً .

أولاً : الآراء بالأدلة :

الرأى الأول :

ذهب القائلون به إلى أن عقوبة المستأمن إن زنا بالذمية أو المستأمنة فى دار الإسلام هى إقامة حد الزنا عليه ، مثله مثل المسلم ، وقد ذهب إلى هذا الظاهرية والزيدية والشيعة الإمامية والشافعية فى رأى عندهم ، والإمام أبو يوسف صاحب أبى حنيفة والإمام الأوزاعى ^(١) .
وقد عللوا ذلك بالآتى :-

أولاً ، بأن المستأمن ملتزم بأحكام الإسلام كلها مدة إقامته فى دار الإسلام مثله فى ذلك مثل الذمى ، فكما تقام الحدود على الذمى فتقام عليه ، إذ لا فرق بين المستأمن والذمى إلا فى أن المستأمن يلتزم بأحكام الإسلام لمدة محدودة وهى فترة أمانه وإقامته فى دار الإسلام ، والذمى ملتزم بها على التأييد .

(١) يراجع فى ذلك : المحلى ج ١١ ص ١٦٠ ، البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٢ ، المختصر النافع ص ٢٩٣ ، المهذب ج ٢ ص ٢٦٩ ، البنائة فى شرح الهداية ج ٥ ص ٤١٦ ، شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

ثانياً ، المستأمن يعتقد حرمة الزنا، لأنه محرم فى جميع الأديان ، والإمام قادر على تطبيق الحد عليه ، فيقام عليه صيانة لدار الإسلام من ارتكاب الفواحش والمنكرات.

ثالثاً ، لو لم يطبق عليه الحد لاستخف بحرمان المسلمين ، ونحن لم نعطه الأمان لكى يستخف بنا ، ولكننا أعطيناها الأمان على أن يحترم ويلتزم بأحكام الإسلام مدة إقامته فى دار الإسلام .

رابعاً ، النصوص الموجبة للعقاب عامة لا تخصيص فيها ، فلا تختص بأشخاص دون غيرهم ، وعدم إقامة الحد عليه فيه تعطيل للحد وهو أثم عظيم ، فحيث وجد الجانى العقاب من غير التفات إلى جنسه أو دينه ^(١) .

الرأى الثانى :

ذهب أصحابه إلى أنه لا حد على المستأمن إن زنى بالذمية أو المستأمنة ، وقد ذهب إلى هذا جمهور الحنفية والمالكية والشافعية فى المشهور عندهم والحنابلة ^(٢) . وعللوا ذلك بالآتى :

أولاً ، المستأمن لا يلتزم بجميع أحكام الإسلام فى مدة إقامته ، فهو لا يلتزم بحقوق الله ، وإنما يلتزم بما يرجع إلى حقوق العباد فقط ، وحد الزنا من حقوق الله ، وبالتالي فهو لا يلتزم به ، لأنه قد جاء إلى ديار الإسلام لقضاء حاجته وهى لا

(١) انظر : العقوبة ص ٢٣١

(٢) يراجع فى ذلك : بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤١٥٢ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٩ ، شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، شرح الزرقانى ج ٨ ص ٧٥ ، الفواكه الدوانى ج ٢ ص ٢٨٥ ، الوجيز للغزالي ج ٢ ص ١٧٧ ، مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٤٧ ، الأم ص ٣٢٦ ، المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٧٦ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩٠ ، ٩١

تستلزم إلا التزامه بالأحكام التي ترجع إلى حقوق العباد كالقصاص والقفف، لأنه في الأصل حربى دخل دار الإسلام لفترة محدودة، ولذلك فإنه لا يمكن منعه إذا أراد العودة إلى دار الحرب، ولا تضرب عليه الجزية^(١).

ثانياً، إقامة الحدود تبني على الولاية، والولاية تبني على الالتزام، والمستأمن غير ملتزم بها حكماً، لأن الولاية الحكمية عليه غير قائمة، لأنه لا يزال محتفظاً بولائه لدولته، ولم يستمتع بالولاية الإسلامية^(٢).

ثالثاً، لو ألزمناه حكمنا بدون التزامه لأدى إلى تنفيره من دارنا، وقد ندبنا إلى معاملة تحمله على الدخول إلى دارنا ليرى محاسن الإسلام فيسلم، لأننا نريد منعه من أن يكون حربياً علينا، فهذا من واجب علينا حقاً لله تعالى^(٣).

ثانياً: الترميع :

بعد عرض الآراء بأدلتها يتبين لنا أن الراجح منها هو الرأى الأول القاضى بأن المستأمن يحد بحد الزنا (كالمسلم) إن زنا بالذمية أو المستأمن فى دار الإسلام للأسباب الآتية :-

أولاً، لأن حد الزنا وإن كان حقاً لله إلا أنه قد شرع لحفظ الجماعة والمجتمع من انتشار الفساد والمنكرات والفواحش، فلا يصح أن يدخل المستأمن ديار الإسلام يعربد فيها ويفعل ما يشاء ولا توقع عليه عقوبة.

(١) انظر: تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٢.

(٢) انظر: العقوبة ص ٢٣١.

(٣) انظر: تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٢.

ثانياً ، المستأمن يعتقد حرمة الزنا ، فهو محرم فى جميع الأديان ، فيقاس المستأمن على الذمى بجامع الكفر فى كل^(١) .

يقول الشيخ محمد أبوزهرة فى رده على أصحاب الرأى القائل بعدم إقامة الحد على المستأمن " ومهما يكن لها من سياق عقلى أو منطقى فإنها من الناحية العملية غير سليمة ، وذلك لما قررناه من قبل أن هذه الحدود شرعت لدفع الفساد فى الأرض ، وإن من يدخل ديار الإسلام يلتزم بدفع الفساد ، وإنه لغريب كل الغرابة أن يدخل ويسرق ويزنى ، ولا يعاقب ، ولكن يظهر أن أبا حنيفة انساق وراء نزعته فى الحرية الدينية التى يقرها لغير المسلمين ، ووراء ما سماه السيادة الحكمية والفعلية للدولة ، وقد طبقت الدولة العثمانية رأى أبى حنيفة فنشأ ما سمي بالامتيازات الأجنبية ، فكانت غلا فى عنق هذه الدولة ، ثم فى أعناق الأقاليم التى كانت تابعة لها ، حتى أنقذها الله تعالى منها^(٢) .

ثم بين - رحمه الله - حكم الممثلين السياسيين لدولهم كالسفراء من غير المسلمين ومن دونهم فى هذا السلك الدبلوماسى ، فيقول : " وقد يقال : إن الممثلين السياسيين لا يخضعون فى العقوبات إلا لقوانين بلادهم ، وإذا روى من بعضهم انحراف عن الجادة طلبت الدولة التى يقيمون ممثلين بها من دولهم سحبهم ، لأنه غير مرضى عن إقامتهم ، فهل يعفون من إقامة الحدود الشرعية عليهم إذا ارتكبوا ما يوجبها .. فيقول :

(١) انظر : نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٥
(٢) انظر : العقوبة ص ٢٣٢

وأقول في الجواب عن ذلك : إنه لا شك أن هذا عرف سياسي ، وإن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ، ولكن يجب أن نعلم أن العرف إنما يؤخذ به إذا لم يخالف نصاً شرعياً لقول النبي ﷺ : (ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ولو كان مائة شرط)^(١).

ولقول النبي ﷺ : (المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً)^(٢).

وعلى ذلك نقول : إنه إذا اشترط صراحة في التمثيل الدبلوماسي عدم إقامة الحدود على الممثلين السياسيين ، فإن الشرط يكون باطلاً ، وإذا كان العرف على أنهم يعفون من إقامة الحدود عليهم ، فهو عرف فاسد يعارض النصوص القرآنية فلا يلتفت إليه ، وهذا بناء على تطبيق رأي جمهور الفقهاء .

أما تطبيق رأي الإمام أبي حنيفة ومن معه ، الذي يجعل شرط إقامة الحد هو الولاية الحقيقية والحكمية ، ولذا لا تقام الحدود على المستأمن عنده ، فإنه يتسع لإعفاء الممثلين السياسيين من إقامتها ، ولكن يجب أن ينبه إلى أن من يرتكب ما يوجب إقامة الحد منهم يُخرج فوراً حتى لا يكون بقاؤه فيه تحريض على الفساد ودعوة إليه^(٣).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٧٩ ، شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٤ ص ٩٠ طبعة دار الكتب العلمية .

(٢) انظر : المرجع السابقين .

(٣) انظر : العقوبة ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

عقوبة المستأمن على زناة بالمسلمة

إن زنا المستأمن بالمسلمة في دار الإسلام فقد اختلف الفقهاء في العقوبة الواجبة عليه على رأيين اذكرهما بأدلتهما أولاً ثم اذكر الترجيح ثانياً.

أولاً : الآراء بأدلتها

الرأى الأول :

ذهب أصحابه إلى أن العقوبة الواجبة على المستأمن إن زنا بالمسلمة هي القتل ، وقد ذهب إلى هذا المالكية والحنابلة والزيدية والشيعة الإمامية والإمام أبو يوسف والإمام الأوزاعي^(١)

وقد عللوا ذلك : بأن المستأمن إذا زنا بالمسلمة فقد نقض أمانه الذى أعطيناه له بهذا الفعل ، وبالتالي فإنه يرجع حربياً كما كان أولاً ، وعقوبة نقض العهد والأمان هي القتل^(٢).

الرأى الثاني :

ذهب القائلون به إلى أنه لا حد على المستأمن إن زنا بالمسلمة ، وإنما يؤدب فقط على ذلك . وقد ذهب إلى هذا الرأى جمهور الحنفية ، وهو المشهور عند

(١) يراجع فى ذلك : شرح الزرقانى على مختصر خليل ج ٨ ص ٧٥ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٨٥ ، المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٧٦ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩٠ ، ٩١ ، البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٢ ، المختصر النافع ج ٢٩٣ ، الخلاف للطوسى ج ٤ ص ٢٠٢ ، المبسوط ج ٩ ص ٥٥ ، ٥٦ ، شرح فتح القدير .
(٢) المراجع السابقة

الشافعية ، إلا أنهم قالوا : يقام عليه الحد إن شرط عليه في عقد الأمان عدم الزنا ، فإذا خالف هذا الشرط وزنا فإنه يقام عليه الحد لخلف الشرط (١) .
وعلوا ذلك بما ذكروه في عدم إقامة الحد عليه في حالة زناه بالذمية أو المستأمنه ، فلا داعى لتكراره .

ثانياً : الترميع

بعد عرض الآراء بأدلتها يتضح لنا أن الرأي الراجح هو الرأي الأول القاضى بقتل المستأمن إن زنا بالمسلمة ، وذلك للأسباب التى ذكرناها عند ترجيحنا لإقامة الحد عليه إن زنا بالذمية أو المستأمنة ، ونضيف عليها أن المستأمن إن زنا بالمسلمة فيكون بذلك ناقضاً لعقد الإمان الموقع معه ، فيعرض نفسه للقتل نتيجة لنقض الأمان إذ يرجع إلى حالته الأولى من كونه محارباً للمسلمين وبالتالي يجب قتله .

(١) يراجع فى ذلك : تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٣ ، البناية شرح الهداية ج ٧ ص ٤١٥ ، لا ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٩ ، المهذب ج ٢ ص ٢٦٩ ، الأم ج ٧ ص ٣٤٦ ، الوجيز ج ٢ ص ١٧٧ .

المبحث الرابع

عقوبة الذميمة أو المستأمنة على زناها مع الذمي أو المسلم أو المستأمن

وبه مطلبان وهما :

الطلب الأول :

عقوبة الذميمة على زناها مع الذمي أو المسلم أو المستأمن .

الطلب الثاني :

عقوبة المستأمنة على زناها مع الذمي أو المسلم أو المستأمن .

عقوبة الذميمة على زناها مع الذمى أو المسلم أو المستأمن

وبه فرعان :

الفرع الأول : عقوبة الذميمة على زناها مع الذمى أو المسلم .

الفرع الثانى : عقوبة الذميمة على زناها مع المستأمن .

الفرع الأول : عقوبة الذميمة على زناها مع الذمى أو المسلم

إن زنت الذميمة مع ذمى مثلها أو مع مسلم فقد اختلف الفقهاء فى العقوبة الواجبة عليها ، على ثلاثة آراء ، اذكرها أولاً بأدلتها ، ثم اذكر الترجيح ثانياً :

أولاً : الآراء ..

الرأى الأول :

ذهب إلى وجوب الحد عليها كالمسلمة إن زنت ، فتجلد إن كانت بكرأ ، وترجم إن كانت ثيبأ ، وقد ذهب إلى هذا الشافعية والظاهرية والزيدية والحنابلة فى رواية والإمام أبو يوسف صاحب أبى حنيفة ، والشيعنة الإمامية إن رأى الإمام ذلك .^(١)

وقد استدلوا على ذلك بما استدلوا به على إقامة الحد على الذمى إن زنا بالذميمة ، فلا حاجة لتكراره .

(١) يراجع فى ذلك مراجعهم ص ٣٧ .

والرأى الثانى :

ذهب أصحابه إلى أن عقوبة الذميمة إن زنت هى الجلد فقط بكرراً كانت أو ثيباً ، وقد ذهب إلى هذا الحنفية ^(١) ، واستدلوا بما استدلوا به على عقوبة الذمى إن زنا بذميمة .

الرأى الثالث :

ذهب القائلون به إلى أن الذميمة إن زنت بالذمى أو المسلم فإنها تسلم إلى أهل ملتها ليقيموا العقوبة كما يعتقدون ، وقد ذهب إلى هذا المالكية والشيعة الإمامية ورواية عند الحنابلة ^(٢) . واستدلوا أيضاً على ذلك بما استدلوا به فى حكم زنا الذمى بالذميمة .

ثانياً : الترجيع ..

والراجع هنا هو أيضاً ما رجحناه هناك وهو وجوب إقامة الحد على الذميمة إن زنت بالذمى أو المسلم لنفس أسباب الترجيع التى ذكرت هناك .

(١) انظر مراجعهم فى ص ٣٨ .

(٢) يراجع فى ذلك مراجعهم فى ص ٣٨ .

عقوبة الذميمة على زناها مع المستأمن

إن زنت الذميمة مع المستأمن فدد اختلف الفقهاء فى العقوبة الواجبة عليها على ثلاثة آراء اذكرها بأدلتها أولاً ، ثم اذكر الرأى الراجح ثانياً .

أولاً : الآراء بأدلتها

الرأى الأول :

ذهب أصحابه إلى أنه لا عقوبة على الذميمة إن زنت مع المستأمن ، وقد ذهب إلى هذا الإمام محمد صاحب أبى حنيفة ^(١) .

وقد علل ذلك : بأن الأصل فى باب الزنا هو فعل الرجل ، والمرأة تابعة له ، فإذا امتنع الحد فى حق الأصل امتنع فى حق التابع له ، والمستأمن لا حد عليه ، لأنه لا يلتزم بأحكام المسلمين إلا فى حقوق العباد فتكون كما إذا زنت مع مجنون ، وبالتالي فلا حد على الذميمة إن زنت مع المستأمن ^(٢) .

الرأى الثانى :

ذهب إلى أن عقوبة الذميمة إن زنت مع المستأمن هى كعقوبة المسلمة إن زنت فتجلد إن كانت بكرة وترجم إن كانت ثيباً ، وقد ذهب إلى هذا الشافعية والحنابلة والإمام أبو حنيفة والإمام أبو يوسف والزيدية والظاهرية ^(٣) .

(١) انظر : تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٢ ، نصب الرأية ج ٤ ص ١٤٤ ، ١٤٥
(٢) انظر : قلوبى وعميرة ج ٤ ص ٢٣٧ ، المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٧٦ ، رد المحتار ج ٤ ص ١٧ ، البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٢ ، المحلى ج ١١ ص ١٦٠
(٣) انظر : قلوبى وعميرة ج ٤ ص ٢٣٧ ، المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٧٦ ، رد المحتار ج ٤ ص ١٧ ، البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٢ ، المحلى ج ١١ ص ١٦٠

الرأى الثالث :

ذهب أصحابه إلى أن عقوبة الذميمة إن زنت مع المستأمن أن ترد إلى أهل ملتها ليقيموا عليها العقوبة كما يعتقدون ، وقد ذهب إلى هذا المالكية والشيعة الإمامية وهذا هو مذهبهم فى زنا الذمى أو الذميمة ، وأدلتهم هنا هى أدلتهم التى استدلووا بها هناك .^(١)

والراجع :

هو ما ذهب إليه أصحاب الرأى الثانى من وجوب إقامة الحد عليها كالمسلمة فتجلد إن كانت بكراً ، وترجم إن كانت ثيباً ، وذلك لالتزامها بأحكام الإسلام بمقتضى عقد الذمة ، ولا عبرة بكونها زنت مع من يسقط عنه الحد أم لا ، كما إذا زنت مع مجنون ، فتحد هى ولا يحد هو .

(١) انظر : الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٨٥ ، المختصر النافع ص ٢٩٣

عقوبة المستأمنة على زناها مع الذمي أو المسلم أو المستأمن

إن زنت المستأمنة مع الذمي أو المسلم أو المستأمن مثلها فقد اختلف الفقهاء في العقوبة الواجبة عليها على ثلاثة آراء ، اذكرهم بأدلتهم أولاً ، ثم الترجيح ثانياً .

أولاً : الآراء بإدلتها

الرأي الأول :

ذهب أصحابه إلى أن العقوبة الواجبة على المستأمنة إن زنت هي نفس العقوبة الواجبة على المستأمن إن زنا هي القتل ، وقد ذهب إلى هذا الزيدية والشيعة الإمامية^(١) .

وقد عللوا ذلك بأن المستأمنة إن زنت فقد نقضت عقد الأمان المعقود معها وبالتالي فتصبح حربية وتكون عقوبتها هي القتل .

الرأي الثاني :

ذهب أصحابه إلى أن المستأمنة إن زنت وجب عليها الحد كالمسلمة فترجم إن كانت محصنة ، وتجلد إن كانت بكرأ ، وقد ذهب إلى هذا الإمام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة^(٢) .

(١) انظر : البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٢ ، المختصر النافع ص ٢٩٣

(٢) انظر : تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٢

وعلى ذلك بأن الحدود كلها تقام على المستأمن والمستأمنة في دارنا إلا حد شرب الخمر، كما تقام على الذمي والذمية، لأن المستأمنة تعتقد حرمة الزنا لكونه حراماً في كل الأديان، وقد قدر الإمام على إقامة الحد عليها، وهي قد التزمت أحكامنا فيما يرجع إلى المعاملات والسياسات مدة مقامها في دارنا كالذمية إلا أنها تلتزم بها على التأييد.

الرأى الثالث :

ذهب القائلون به إلى أنه لا حد على المستأنسة إن زنت، وقد ذهب إلى هذا جمهور الحنفية وهو رأى عند الشافعية^(١).

وقد عللوا ذلك بأن إقامة الحد تبني على الولاية، والولاية تبني على الالتزام، والمستأمنة غير ملتزمة بالأحكام، لأن الإمام لا يستطيع إقامة الحد عليها لأنها ليست من رعايا الدولة الإسلامية، وإنما هي قد دخلت لحاجة وسوف تعود إلى دارها بمجرد انتهائها، ولا يمكن منعها من رجوعها إلى بلدها، وبالتالي فلا تقام عليها عقوبة الزنى.

ثانياً : الترميع

والراجع هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني من إقامة الحد عليها، لأنها بموجب أمانها تلتزم بأحكام المسلمين مدة إقامتها في دار الإسلام، ولو تركت بدون عقوبة لكان ذلك سبباً في شيوع الفساد والفواحش والمنكرات في بلاد المسلمين، فكان لا بد من إقامة الحد عليها تطهيراً لدار الإسلام من كل ذلك :

(١) انظر : تبين الحقائق المرجع السابق ، معنى المحتاج ج ٤ ص ١٤٧

الفصل الثانی

عقوبة غیر المسلمین علی القذف

الفصل الثاني

عقوبة غير المسلمين على القذف

أتناول في هذا الفصل بيان عقوبة غير المسلمين على قذف بعضهم البعض، ثم بيان عقوبتهم على قذفهم المسلم أو المسلمة، ولكن قبل ذلك لا بد من بيان معنى القذف، وبيان حكمه، والحكمة في تحريمه.

ولذلك فسوف يكون هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول:

تعريف القذف وحكمه وحكمة تحريمه.

المبحث الثاني:

عقوبة غير المسلمين على قذف بعضهم البعض.

المبحث الثالث:

عقوبة غير المسلمين على قذفهم المسلم أو المسلمة.

المبحث الأول

تعريف القذف

وحكمه ، وحكمة تحريمه

وذلك في ثلاثة مطالب :

الطلب الأول : تعريف القذف .

الطلب الثاني : حكم القذف .

الطلب الثالث : حكمة تحريم القذف .

المطلب الأول

تعريف القذف

(أ) تعريف القذف في اللغة :

القذف في اللغة أصله بمعنى الرمي الحسى ، فيقال: قذفه بالحجارة أى رماه بها ، أو بأى شيء صلب حسى ، ثم استعير للقذف باللسان ، فيقال: قذف المحصنة قذفاً أى رماها بالفاحشة ، فهو يشبه الأذى الحسى بل يفوقه .

يقول النابغة : (وجرح اللسان كجرح اليد) .

وقد ورد في القرآن الكريم بمعنى الرمى .

فقال الله تعالى :

﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ... ﴾^(١)

أى نرميه به فيمحقه .

ويقال : تقاذفوا بالحجارة : أى رمى بعضهم بعضاً بها ، وتقاذف القوم بكذا :

تشاتموا به ، ويسمى فرية لأنه من الافتراء والكذب^(٢) .

(ب) تعريف القذف في الاصطلاح :

عرف القذف في اصطلاح الفقهاء بتعريفات كثيرة منها : عرفه الحنفية بأنه :

الرمي بالزنا^(٣) .

(١) سورة الأنبياء : من الآية ١٨ .

(٢) انظر : القاموس المحيط ج ١ ص ١٨٩ ، مختار الصحاح ص ٥٢٦ ، المصباح المنير ص ٤٩٤ .

(٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٣١ .

وعرفه المالكية بأنه : رمى مكلف - ولو كافراً - حراً مسلماً بنفى نسب عن أب
أوجد أو بزنا^(١).

وعرفه الشافعية بأنه : الرمي بالزنا في معرض التعيير^(٢) . أو هو قذف البالغ
المختار محصناً ليس بولد له يوطء بوجوب الحد^(٣) .

وعرفه الحنابلة بأنه : الرمي بالزنا أو اللواط^(٤) .

وعرفه الظاهرية بأنه : الرمي بالزنا بين الرجال والنساء^(٥) .

وعرفه الزيدية بأنه : إلقاء الفاحشة من شخص مخصوص على شخص
مخصوص مع شروط^(٦) .

وعرفه الإمامية بأنه : الرمي بالزنا أو بنفى النسب أو باللواط^(٧) .

فالنظر إلى هذه التعريفات كلها يجد أن بينها اختلافاً كثيراً في الألفاظ وما
يترتب عليها ، فالكل متفق على أن الرمي بالزنا هو القذف الذي تترتب عليه
العقوبة ، وما عدا ذلك من نفي النسب أو الرمي باللواط أو بإتيان البهيمة ، كل ذلك
مختلف فيه ، والراجع كما ذهب إليه جمهور الفقهاء أنه قذف أيضاً^(٨) .

(١) بلغة السالك ج ٢ ص ٤٢٥ .

(٢) منفي المحتاج ج ٤ ص ١٥٥ .

(٣) المهذب ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٤) المنقى ج ٨ ص ٢١٥ ، القلوي الكبرى ج ٤ ص ٢٤٦ .

(٥) المحلى ج ١١ ص ٢٦٦ .

(٦) التاج المذهب ج ٤ ص ٢٠٨ .

(٧) الجامع للشرائع ص ٥٦٤ للفتية الحلبي ، طبع دار الأضواء ببيروت .

(٨) انظر : المنقى ج ٨ ص ٢٢٠ ص ٢٢٦ .

حكم القذف

القذف جريمة محرمة فى الشريعة الإسلامية يعاقب فاعلها بالجلد ثمانين جلدة ، وقد اتفق الفقهاء على أن القذف محرم ، بل من أكبر الكبائر ، ومن السبع الموبقات ، وفاعله فاسق ، وقد ثبتت حرمة بالكتاب والسنة .

فأما الكتاب :

فقد وردت آيات كثيرة منها :

(١) قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(١) .

(٢) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) .

(٣) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٣) .

(١) سورة النور : الآية ٤ .

(٢) سورة النور : الآية ١٩ .

(٣) سورة النور : الآية ٢٣ .

وجه الدلالة من الآيات :

أن الله سبحانه وتعالى قد أمر في الآية الأولى بجلد القاذف ، ورد شهادته ، ووضعه بالفسق ، كما أنه سبحانه وتعالى أخبر في الآيتين الثانية والثالثة بأن جزء القاذف الطرد والإبعاد من رحمة الله .

كما أن له فوق ذلك كله العذاب في الدنيا والآخرة ، ولا شك أن ما كانت عقوبته كذلك يكون محرماً ، بل كبيرة من الكبائر ، وقد ذكر رمى النساء بالزنا في الآيات وإن كان حكمها يعم الرجال والنساء ، لأن رمى المرأة بالفاحشة أشنع وأنكى للنفوس .

وأما السنة :

فأحاديث منها : ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله صلى الله عليه وسلم ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات) (١).

وجه الدلالة من الحديث :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرنا باجتناب السبع الموبقات ، وعدم اتيانها ، والابتعاد عنها ، وعد منها قذف المحصنات ، فدل ذلك على تحريمه .

(١) صحيح البخارى بشرح السندى .

حكمة تحريم القذف

القذف فيه تناول واجترأ واعتداء على الأعراض التي حافظت الشريعة عليها وعملت على صيانتها ، فإنه يؤدي إلى إضعاف ثقة الناس في أنسابهم ، وإلحاق العار بهم ، وإشاعة الفاحشة بينهم ، وقطع الصلات بين الناس ، ومن أجل هذا كله ، فإن الله حرمه أشد تحريم وأوجب له من العقوبة ما يناسبه ويقطع ألسنة المفتريين .

عقوبة غير المسلمين على قذف بعضهم البعض

إذا قذف الذمي ذمياً أو ذمياً أو قذف مستأماً أو مستأمنة ، أو قذف المستأمن ذمياً أو ذمياً ، أو مستأماً أو مستأمنة ، أو قذف الذمي أو المستأمنة بعضهما ، أو قذف ذمي أو مستأمن ، فقد اختلف الفقهاء في العقوبة الواجبة على القاذف منهم على رأيين اذكرهما بأدلتهم أولاً ، ثم اذكر الترجيح ثانياً .

أولاً : الآراء ..

الرأي الأول :

ذهب أصحابه إلى أنه إذا قذف غير المسلمين بعضهم البعض على اختلاف أنواعهم فلا حد عليهم ، ولكن يجب تعزيرهم ، وقد ذهب إلى هذا جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والإمامية^(١) .
وقد استدلوا على ذلك بالأدلة الآتية :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ... ﴾^(٢)

فقالوا من شروط الإحصان الإسلام وذلك لقول الرسول ﷺ في الحديث :

(من أشرك بالله فليس بمحصن)^(٣)

(١) يراجع في ذلك : الدر المختار ج ٣ ص ٢٦٠ ، المبسوط ج ٢٤ ص ٣٦ ، شرح الخرشى ج ٨ ص ٨٦ ، المدونة ج ١٦ ص ٢٠٢ ، المهذب ج ٢ ص ٢٧٣ ، المغنى ج ٨ ص ٢٢٨ ، التاج المذهب ج ٤ ص ٢٠٨ ، المختصر النافع ص ٢٩٨ .

(٢) سورة النور : من الآية ٤ .

(٣) الحديث رواه إسحاق بن رهوية بإسناده عن ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً ورجح الدارقطني وقفه ، انظر : سنن الدارقطني باب الحدود ج ٢ ص ٣٥٠ ، نصب الرأية ج ٣ ص ٣٢٧ .

وبالتالي فغير المسلمين ليسوا بمحصنين ، فلا يجب الحد على قاذفهم .

ثانياً : قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾^(١)

فقد ذكر الله صفات المحصنة التي يقام الحد على قاذفها وعد منها الغفلة (أى العفة) والإيمان (أى الإسلام) فهذه الصفات شرط فى المقدوفة حتى يقام الحد على من قذفها ، فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم يحد القاذف ، والكافر أو الكافرة ليسا بمسلمين فلا يحد قاذفهما .

ثالثاً : قالوا إن الحد إنما يجب بالقذف دفعاً لعار الزنا عن المقدوف وما فى الكافر من عار الكفر أعظم^(٢) .

قال ابن العربي : " لأن عرض الكافر لا حرمة له ، كالفاسق المعلن لا حرمة لعرضه ، بل هو أولى لزيادة الكفر على المعلن بالفسق "^(٣)

الرأى الثانى :

ذهب أصحابه إلى أنه إذا قذف غير المسلمين بعضهم البعض فقد وجب الحد على القاذف منهم ، وقد ذهب إلى هذا الظاهرية ، وكذلك سعيد بن المسيب ، وابن أبى ليلى ، ولكن يشترط عندهم أن يكون لغير المسلمة المقدوفة ولد مسلم^(٤) .

(١) سورة النور : من الآية ٢٣ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٤١ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٣٢١ .

(٤) انظر : المحلى ج ١١ ص ٢٧٤ ، المغنى ج ٨ ص ٢٢٨ .

وقد عللوا ذلك بأن الحد فى القذف إنما يكون حقاً لله ، وليس حقاً للأدمى المقذوف ، فليس له طلبه ولا العفو عنه ، ولا يكون الإسلام شرطاً فى المقذوف لإقامة حد القذف على قاذفه وبالتالي فإذا قذف غير المسلمين بعضهم البعض وجب الحد عليهم .

ثالثاً : الترميع

والراجع من ذلك هو رأى جمهور الفقهاء لأن الحد إنما وجب بالقذف دفعاً لعار الزنا عن المقذوف وما فى الكافر من عار الكفر أعظم^(١) .

(١) انظر : بدائع الصنائع ج ٧ ص ٤١

المبحث الثالث

عقوبة غير المسلمين على قذفهم للمسلم

وبه مطلبان ها :

- الطلب الأول : عقوبة الذمي على قذفه للمسلم .
- الطلب الثاني : عقوبة المستأمن على قذفه للمسلم .

المطلب الأول

عقوبة الذمي على قذفه للمسلم

إذا قذف الذمي مسلماً فقد اختلف الفقهاء في العقوبة الواجبة عليه على رأيين اذكرهما بأدلتهما أولاً ، ثم اذكر الرأي الراجح ثانياً .
أولاً : الآراء ..

الرأي الأول :

وهو لجمهور العلماء وقد ذهبوا إلى وجوب تطبيق حد القذف على الذمي كالمسلم وهو ثمانون جلدة ، وقد علل الجمهور ما ذهبوا إليه بأن الإسلام ليس بشرط في القاذف ، وهذا بخلاف ما لو قذف المسلم ذمياً فإن الإسلام شرط في المقذوف ، وذلك لأن عرض المسلم له حرمة أعلى من عرض الذمي ، لأن الذمي ينقص عن المسلم في الحق الذي له ، ولا ينقص في الحق الذي عليه ^(١) .

الرأي الثاني :

وهو للظاهرية وقد ذهبوا إلى وجوب قتل الذمي إذا قذف مسلماً ، إما إذا أسلم الذمي بعد القذف فإنه يحد بالجلد فقط .

(١) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤١٦٧ ، المهذب ج ٢ ص ٢٧٣ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٤٢ ، المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٠٤ ، الكافي في فقه الحنابلة ج ٣ ص ٢١٦ ، المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٤ ، الكافي في فقه الإمام مالك ج ٢ ص ١٠٧٥ - ١٠٧٦ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤١ ، البحر الزخار ج ٤ ص ٣٥٢ ، النهاية ص ٧٢٣ ، المختصر النافع ص ٢٩٨ .

وعلل الظاهرية ما ذهبوا إليه بأن الذمى بقذفه للمسلم قد خرج عن الصغار لأنه تجرأ على المسلم ، وكونه خرج عن الصغار الملازم لعقد الجزية فإنه يكون قد نقض عقد الذمة ، وبالتالي فإنه يصبح حربياً لا ذمة له ، وينقضه لعقد الذمة يجوز قتله .^(١)

ثانياً : الترميع

والراجع هو ما ذهب إليه جمهور العلماء وذلك لأن الذمى بقذفه للمسلم لا ينقض عقد الذمة^(٢) ، إذ بإقامة الحد عليه يضرب الصغار ، والذمى بمقتضى عقد الذمة يلتزم بأحكام الإسلام فإذا قذف المسلم فقد ارتكب حداً من حدود الإسلام فيطبق عليه .

(١) المحلى ج ١١ ص ٢٧٤ .
(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١١٣ .

عقوبة المستأمن على قذفه للمسلم

إذا قذف المستأمن مسلماً فإن الفقهاء قد اختلفوا في عقوبته على رأيين اذكرهما بأدلتها أولاً ، ثم الترجيح ثانياً .

أولاً : الآراء ..

الرأى الأول :

وهو لجمهور الفقهاء وقد ذهبوا إلى وجوب إقامة الحد على المستأمن إذا قذف مسلماً ، وعلل الجمهور ذلك بأن حد القذف فيه حق لله وحق للعبد ، والمستأمن ملتزم بأداء حقوق العباد ، فهو ملتزم بالأذى المسلمين ، وقذفه للمسلم فيه إيذاء للمسلمين ، فيجب إقامة الحد عليه زجراً لنفسه الآثمة وصيانة لأعراض المسلمين قياساً على حد السرقة فإنه يقطع فيها بالاتفاق^(١) .

الرأى الثاني :

وهو للشافعية وقد ذهبوا إلى أنه لا يحد المستأمن إذا قذف مسلماً .

وعللوا ذلك : بأن إقامة حد القذف فيه حق لله ، والمستأمن غير ملتزم لحقوق

الله وإنما هو ملتزم بحقوق العباد فقط وبالتالي فلا يقام عليه حد القذف^(٢) .

(١) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢١١ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٤٢ ، شرح الزرقاني ج ٨ ص ٨٥ ، الاختيار لتعليل المختار ج ٤ ص ٩٥ ، المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٠٤ ، النهاية ص ٧٢٣ ، تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٠٧ ، البحر الزخار ج ٥ ص ١٦٥ ، المختصر النافع ص ٢٩٨ .

(٢) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٠٦ ، حاشية البيجرمي على شرح منهل الطلاب ج ٤ ص ٢١٥ ، الاقناع ج ٢ ص ٢٢٦ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٥ ص ١٣٠ .

ثانياً: الترميع

والراجع هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وذلك لأن المستأمن بمقتضى عقد الأمان معه قد التزم بأحكام الإسلام مدة إقامته فى دار الإسلام ، فإذا قذف المسلم فإنه يقام عليه الحد ، صيانة لأعراض المسلمين وحرمتهم .

انخاتمة

الحائمه

بعد الانتهاء من هذا البحث يتضع لنا عدة أمور وهي :

- أولاً : الزنا محرم فى الشريعة الإسلامية تحريماً قاطعاً لا شك فيه ، وهو محرم فى التوراة والإنجيل كذلك .
- ثانياً : يجب إقامة حد الزنا على الذمى إن زنا بالذمية مثله ، أو زنا بالمستأمنة أو بالمسلمة .
- ثالثاً : يجب إقامة حد الزنا على المستأمن إن زنا بالذمية أو المستأمنة .
- رابعاً : يجب قتل المستأمن إن زنا بالمسلمة لنقضه الأمان والعهد .
- خامساً : يجب حد الزنا على الذمية إن زنت مع الذمى أو المستأمن أو المسلم .
- سادساً : يجب حد الزنا على المستأمنة إن زنت مع الذمى أو المستأمن أو المسلم .
- سابعاً : القذف هو الرمى بالزنا أو بنفى النسب أو باللواط ، وحكمه التحريم صيانة للأعراض .
- ثامناً : لا يجب حد القذف على غير المسلمين فى قذف بعضهم البعض لأن عار الكفر بهم أعظم ، ولكن يجب تعزيرهم .
- تاسعاً : يجب حد الذمى إذا قذف المسلم ، ولا يقتل لأن القذف لا ينقض عقد الذمة .
- عاشراً : يجب حد المستأمن إذا قذف المسلم لأنه يلتزم بأحكام المسلمين مدة إقامته فى دار الإسلام .

فهرس

المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع^(١)

أولاً: القرآن الكريم..

ثانياً: من كتب التفسير وعلوم القرآن ..

١. أحكام القرآن . لأبى بكر أحمد بن على الجصاص الحنفى المتوفى عام ٢٧٠ هـ . -
طبعة دار الفكر .

٢. أحكام القرآن . لابن بكر بن العربى ، المتوفى عام ٥٤٢ هـ . - طبعة عيسى البابى
وشركاه .

٣. أسباب النزول وبهامشه الناسخ والمنسوخ . لأبى الحسن على بن أحمد الواحدى
النيسابورى . - طبعة مكتبة المتنبى بالقاهرة .

٤. تفسير القرآن العظيم . للحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى
الدمشقى المتوفى عام ٧٧٤ هـ . - طبعة دار إحياء الكتب العربية .

٥. الجامع لأحكام القرآن . المسمى تفسير القرطبى . لأبى عبد الله محمد بن أحمد
الأنصارى القرطبى ، المتوفى عام ٦٧١ هـ . - طبعة دار الشعب
بالقاهرة ، الطبعة الثانية .

(١) سيتم ترتيب الكتب هجاناً على اعتبار عدم وجود الألف واللام .

ثالثاً: من كتب الحديث النبوي الشريف وعلمه ..

١. زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم . للإمام الشنقيطى المالكي .- طبعة دار إحياء التراث العربى .

٢. سنن النسائى . للحافظ أبى بكر النسائى ، المتوفى عام ٣٠٣ هـ .- طبعة دار الكتاب العربى ببيروت .

٣. سنن الدارقطنى . للإمام على بن عمر الدارقطنى المتوفى عام ٢٨٥ هـ .- طبعة عالم الكتب بيروت

٤. السنن الكبرى . لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ، التوفى عام ٤٥٨ هـ طبعة دار صادر .- بيروت ، لبنان .

٥. شرح السنة . للإمام البغوى .- طبعة دار بدر .

٦. صحيح البخارى . للإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد البخارى ، المتوفى عام ٢٥٦ هـ .- طبعة دار ابن كثير اليمامة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م ، الطبعة الثالثة .

٧. صحيح البخارى بشرح السندى . لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى .- طبعة دار الحديث .

٨. صحيح مسلم . للإمام أبى الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى ، المتوفى عام ٢٦١ هـ .- طبعة دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، ودار الكتب العربية .

٩. فتح الباري شرح صحيح البخارى . للإمام أحمد بن على بن حجر العسقلانى ،
المتوفى عام ٨٥٢ هـ .- طبعة دار المعرفة .- بيروت ، سنة
١٣٧٩ هـ .

١٠. الموطأ للإمام مالك ، برواية محمد بن الحسن . للإمام مالك بن أنس .- طبعة
دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع .

١١. المصنف لابن أبى شيبة . للإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن أبى شيبة ،
المتوفى عام ٢٣٥ هـ .- طبعة دار السلفية ، بومباى ، الهند .

١٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل . تحقيق أحمد محمد عاشور .- طبعة دار المعارف
بمصر سنة ١٣٢٧ هـ ، وطبعة دار الاعتصام .

١٣. نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية . للإمام الحافظ جمال الدين أبى محمد
عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى ، المتوفى عام ٧٦٢ هـ .-
طبعة دار الحديث ، مصر سنة ١٣٥٧ هـ .

١٤. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . للإمام محمد بن على الشوكاتى .- طبعة
المكتبة التوفيقية مصر .

رابعاً: من كتب الفقه ..

(أ) من كتب الفقه الحنفى :

١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفى ، المتوفى عام ٥٨٧ هـ . - المطبعة الجمالية، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ ١٩٠١ م .
٢. البحر الرائق شرح كنز الدقائق . للإمام زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفى ، المتوفى عام ٩٧٠ هـ . - المطبعة العلمية ، الطبعة الأولى .
٣. البناء شرح الهداية . للإمام بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين ابن يوسف بن محمود الحلبي الأصلي ، المعروف بالبدر العيني ، المتوفى عام ٨٥٥ هـ . - طبعة دار الفكر، بيروت .
٤. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق . للإمام عثمان بن علي بن محمد فخر الدين الزيلعي ، المتوفى عام ٨٤٣ هـ . - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر . - الطبعة الأولى سنة ١٣١٥ هـ .
٥. حاشية الطحطاوى على الدر المختار . لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوى ، المتوفى عام ١٣١٠ هـ . - طبعة دار المعرفة ، بيروت .
٦. حاشية رد المحتار . لخاتمة المحققين محمد أمين الشمر باین عابدين ، المتوفى عام ١٢٥٢ هـ . - طبعة دار الفكر، بيروت .
٧. الدر المختار فى شرح تنوير الأبصار . تأليف العلامة الحصكفى . - المتوفى عام ١٠٨٨ هـ . - طبعة دار الفكر، الطبعة الثانية .

٨. شرح فتح القدير. للعلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، المتوفى عام ٦٨١ هـ. - دار إحياء التراث العربي. - بيروت. - الطبعة الأولى سنة ١٣١٦ هـ، وكذلك الطبعة الأميرية.
٩. العناية شرح الهداية. للإمام محمد بن محمود البابرقي، المتوفى عام ٧٨٦ هـ. - طبعة دار إحياء التراث العربي.
١٠. المبسوط. لشمس الأئمة أبي بكر السرخسي، المتوفى عام ٤٨٣ هـ أو ٤٩٠ هـ. - طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
١١. مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر. للفقير المحقق عبد الله بن الشيخ محمد أبو سليمان المعروف بدامادا أفندي، المتوفى عام ١٠٨٧ هـ. - طبعة دار إحياء التراث العربي.
١٢. الهداية شرح بداية المبتدى. للإمام أبي الحسن بن محمد بن عبد الجليل الرشداني برهان الدين المرغيناني، المتوفى عام ٥٩٣ هـ. - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

(ب) من كتب الفقه المالكي

١. بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصاوي، المتوفى عام ١٢٤١ هـ. - طبعة المكتبة التجارية الكبرى توزيع دار الفكر، بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر سنة ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.

٢. الخرشي على مختصر خليل . لأبى عبد الله محمد الخرشي .- طبعة دار صادر، بيروت .

٣. الشرح الصغير على أقرب المسالك . للقطب الشهير أحمد بن على محمد بن أحمد الدردير .- وأيضاً هامش بلغة السالك ، المتوفى عام ١٢٠١هـ- طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

٤. شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك . للإمام محمد الزرقانى .- طبع دار المعرفة، بيروت ، سنة ١٣٩٨ هـ ، ١٩٨٧ م .- توزيع دار البان للنشر والتوزيع، مكة المكرمة .

٥. الفواكه الدوانى على رسالة ابن أبى زيد القيروانى . الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم مهنا القيروانى المالكى ، المتوفى عام ١١٢٥هـ .- طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، وتوزيع دار الفكر، بيروت .

٦. الكافى فى فقه أهل المدينة . لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبى ، المتوفى عام ٤٦٣ هـ ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ ، ١٩٨٧ م .

٧. المدونة الكبرى . للإمام سحنون بن سعيد التنوخى ، المتوفى عام ٢٤٠هـ- طبعة مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ .

٨. المنتقى شرح الموطأ . للإمام أبى الوليد سليمان الباجى ، المتوفى عام ٤٩٤هـ .- طبعة دار الكتاب العربى .- بيروت ، لبنان .

١. أسنى المطالب شرح روض الطالب . لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصارى ،
المتوفى عام ٩٢٦ هـ .- الناشر المكتبة الإسلامية .
٢. الأحكام السلطانية . للإمام الماوردى أبى الحسن على بن محمد بن حبيب
البغدادى الماورى .- طبعة الأوقاف الإسلامية بالسعودية .
٣. الإقتناع فى حل ألفاظ أبى شجاع . لأبى شجاع شمس الدين محمد بن أحمد
الشربىنى الخطيب ، المتوفى عام ٩٧٧ هـ .- طبعة دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت .
٤. الأم . للإمام الشافعى ، محمد بن إدريس الشافعى ، المتوفى عام ٢٠٤ هـ .-
طبعة دار الغد العربى .- الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .
٥. تحفة المحتاج بشرح المنهاج . للشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمى .-
طبعة دار صادر ، بيروت .
٦. حاشية الجمل على شرح المنهج . لأبى زكريا الأنصارى .- طبعة دار إحياء
التراث العربى ، بيروت ، لبنان .
٧. حاشية قليوبى وعميرة . للإمامين شهاب الدين القليوبى والشيخ عميرة على
شرح العلامة جلال الدين الحملى على منهاج الطالبين للشيخ
محيى الدين النووى .- طبعة إحياء الكتب العربية .
٨. روضة الطالبين . للإمام النووى الدمشقى ، المتوفى عام ٦٧٦ هـ .- طبعة
دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار . للإمام تقي الدين أبي بكر محمد بن حمد الحسيني الحصني .- مكتبة عيسى البابي الحلبي .

١٠. مختصر المزني . لإسماعيل بن يحيى بن مسلم المزني المصري ، المتوفى عام ٢٦٤هـ .- طبعة كتاب الشعب ، ودار الفكر .

١١. معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . للشيخ محمد الشربيني الخطيب ، المتوفى عام ٩٧٧هـ .- طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٢. المهذب في فقه الإمام الشافعي . لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي ، المتوفى عام ٤٧٦هـ .- طبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه .

١٣. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . للعلامة شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المصري الأنصاري ، المتوفى عام ١٠٠٤هـ .- طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

(د) من كتب الفقه الحنبلي

١. أحكام أهل الذمة . للإمام بن القيم .- طبعة دار العلم للملايين ، بيروت .

٢. الشرح الكبير على متن المقنع . للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي ، المتوفى عام ٦٨٢هـ .- طبعة دار الفكر العربي ، بيروت .

٣. الفروع . لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح .- طبعة المنار بمصر عام ١٣٤٥هـ .

٤. الفتاوى الكبرى . لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، طبعة مؤسسة الحلبي وشركاه.

٥. كشاف القناع عن متن الإقناع . للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي .-
المتوفى عام ١٠٥١هـ .- طبعة مطبعة الحكومة بمكة المكرمة
١٣٩٤هـ .

٦. المغنى على مختصر الخرقى . للإمام عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقدسى الدمشقى ، المتوفى عام ٦٢٠هـ .

٧. المبدع فى شرح المقنع . لابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبد الله ، طبعة
المكتب الإسلامى .

(هـ) من كتب الفقه الظاهرى

١. المحلى . لابن حزم الأندلسى .- تحقيق أحمد محمد شاكر .- طبعة دار
التراث .

(و) من كتب الفقه الزيدى

١. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار . لأحمد بن يحيى المرتضى ،
المتوفى عام ٨٤٠هـ .- طبعة مؤسسة الرسالة بيروت .-
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٥م .

٢. التاج المذهب لأحكام شرح متن الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار . للقاضى أحمد
بن قاسم العيسى اليمانى الصناعى .- الطبعة الثانية ، سنة
١٣٨٠ هـ .- طبعة عيسى البابى الحلبي .

(ز) من كتب الفقه الإمامي

١. الجامع للشرائع . للفقير البارع يحيى بن سعيد الحلبي ، المتوفى عام ٦٩٠هـ -
طبعة دار الأضواء ، بيروت .
٢. الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية . للشهيد سعيد زين الدين العاملي . -
طبعة دار الكتاب العربي بمصر . - ومطبعة الآداب
بالنجف الأشرف .
٣. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام . للمحقق أبي القاسم نجم الدين جعفر
بن الحسن الهذلي ، طبعة دار الزهراء للطباعة والنشر
والتوزيع ، بيروت .
٤. المختصر النافع في فقه الإمامية . لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن
الحسن الحلبي ، المتوفى عام ٦٧٦هـ ، طبعة دار الكتاب
العربي بمصر .

خامساً : كتب متنوعة

١. التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي . للشهيد عبد القادر
عودة . - طبعة مؤسسة الرسالة .
٢. الأحكام السلطانية والولايات الدينية . للإمام الماوردي ، المتوفى عام ٤٥٠هـ ،
طبعة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالدلم
بالسعودية .

٣. الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى . لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ، طبعة
دار الفكر العربى .

٤. السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية . للإمام أحمد بن تيمية ، طبعة
دار الكتاب العربى .

سادسا : من كتب اللفة والمعاجم

١. القاموس المحيط . لمجد الدين الفيروز آبادى ، طبعة المكتبة التجارية
بالقاهرة ، أو البابى الحلبي .

٢. لسان العرب . للعلامة جمال الدين بن منظور . - طبعة دار المعارف .

٣. مختار الصحاح . لمحمد بن أبى بكر الرازى . - طبعة دار الحديث .

٤. المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير . لأحمد بن محمد بن على
أبو العباس الفيومى ، طبعة دار الكتب العلمية .

هذا الكتاب

لما كان غير المسلمين يمثلون جزءا حساسا وخطيرا في كيان الدولة الاسلامية . سواء القاصين فيها على سبيل الدوام (الذميون) او الوافدين اليها والداخلين فيها بموجب حصولهم على الامان "تأشيرة الدخول" (المستامنون) .

لذا فقد اهتم فقهاء المسلمين ببحث امر العقوبة الواجبة عليهم اذا وقع منهم الاعتداء على العرض بالزنا او القذف في داخل الدولة الاسلامية . سواء وقعت منهم هذه الجرائم مع بعضهم البعض "كذمي مع ذمية . او ذمي مع مستامنة . او ذمية مع مستامن . او مستامن مع مستامنة" او وقعت مع المسلمين "كذمي مع مسلمة . او مستامن مع مسلمة . او ذمية مع مسلم . او مستامنة مع مسلم .

وهذا الكتاب يعرض لآراء فقهاء المسلمين في العقوبة الواجبة التحليل في مثل هذه الحالات . اذ البعض يرى العقوبة هي الجلد او الرجم كعقوبة المسلم في الزنا . والبعض يرى العقوبة مختلفة . وكذلك الحال في القذف .

فهذا الكتاب يعرض لآراء الفقهاء كلها مقرونة بالادلة والمناقشات الواردة عليها ثم بيان الراي الراجح واسباب ترجيحه .

ولا يحق لاحد ان يقول : ولماذا توقع على غير المسلمين عقوبة من قبل الدولة الاسلامية ؟ اذ ان هذا حقها كبقية الدول . فان المسلمين متى ذهبوا الى اية دولة غير اسلامية ووقعت منهم هناك جريمة من الجرائم فانهم يعاقبون عليها بالعقوبة التي تفرضها قوانين الدولة التي هم فيها ولا يعترض احد على ذلك اعمالا لمبدأ سيادة الدولة على اراضيها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تم تحميل هذه المادة من:

مكتبة المهتدين الاسلامية لمقارنة الاديان

<http://kotob.has.it>

<http://www.al-maktabeh.com>